



International Federation of Library
Associations and Institutions



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

مبادئ توجيهية لمرافق البحث البرلماني



شكر وتقدير

تلبية للاهتمام المتزايد بمرفق البحث البرلماني الذي أعرب عنه أعضاء اللجنة الدائمة لقسم خدمات المكتبات والبحوث الخاصة بالبرلمانات التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، اقترحت اللجنة إصدار مبادئ توجيهية لإنشاء هذه المرافق. وأُلف فريق عمل لتنفيذ هذه المبادرة برئاسة السيدة سونيا لورو، أمينة المكتبة البرلمانية في البرلمان الكندي. ويقر القسم رسمياً بإسهامات أعضاء الفريق العامل في هذا المشروع.

السيد أدولفو فورتادو

مدير المركز الأوروبي للوثائق والمعلومات

مجلس النواب البرازيلي

المدير التنفيذي لشبكة التبادل البرلماني لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيدة ليليان غاسي

مساعدة مدير مجموعة الخدمات المعرفية

مكتبة مرافق البحث البرلماني

مكتبة كونغرس الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة ديان هيريوت

أمينة مكتبة برلمانية

برلمان أستراليا

السيدة سونيا لورو

أمينة مكتبة برلمانية

برلمان كندا

السيدة يونكو هيروسي

مديرة مكتب المراجع البحثية والتشريعية

مكتبة البرلمان الياباني

السيد بران مورغان

مدير خدمات البحوث

مجلس العموم البريطاني

السيد جون باغونزا موغابي

مدير خدمات البحوث

برلمان أوغندا

السيد ألفونسو بيريز

مدير مكتبة كونغرس شيلي

السيد جون بولينغر

أمين مكتبة ومدير عام سابق

خدمات المعلومات

مجلس العموم البريطاني

السيد آندي ريتشاردسون

مركز الموارد البرلمانية

الاتحاد البرلماني الدولي

السيدة سيرى سيلاجو

نائبة رئيس إدارة البحوث

مستشارية برلمان إستونيا

منسقة مكاتب مجالات الاهتمام

قسم البحوث والمحفوظات

المركز الأوروبي للبحوث والوثائق البرلمانية

السيد يارل شويرستاد

الرئيس السابق لمرفق البحوث البرلمانية

برلمان النرويج

السيدة رايسا تيودوري

رئيسة مكتب التشريعات المقارنة

مرفق البحوث

مجلس الشيوخ الإيطالي

رئيسة قسم خدمات المكتبات والبحوث الخاصة بالبرلمانات في الاتحاد الدولي لجمعيات

ومؤسسات المكتبات

ويوجه شكر خاص أيضاً إلى السيد إيتين باسو، مدير مرفق البحوث البرلماني التابع للبرلمان الأوروبي، والسيدة إيدا كيليمين، رئيسة قطاع مرفق المعلومات الخاصة بالبرلمانات التابع للجمعية الوطنية المجرية، اللذين شاركا بصفة مراجع خارجي.

صورة الغلاف: ©AFP

قائمة المحتويات

٢٥	مشاركة محتوى ميثاق المرفق	٤	توطئة
٢٦	جهات توفير الخدمات	٦	ملخص وافي
٢٧	اختيار خلفيات مهنية متنوعة	٦	أسباب إنشاء مرفق للبحث
٢٧	البحث عن الكفاءات والقيم الأساسية	٧	الخطوات المقبلة
٢٨	استبقاء الموظفين الجيدين	٨	مبادئ توجيهية لإنشاء مرفق للبحث البرلماني
٣٠	٦- مكونات الخدمة	١٠	مقدمة
٣٠	سبل ضمان مراقبة الجودة	١١	١- إلحاح إنشاء مرفق جديد
٣١	العناصر الداعمة للخدمة	١١	أسباب إنشاء مرفق بحث برلماني
٣١	مجموعة الوثائق	١٢	اللجوء إلى الخدمات الخارجية للمعلومات والتحليلات
٣٢	البيئة الرقمية	١٢	الاستعانة بموظفين إضافيين
٣٣	إدارة المعلومات	١٢	استخدام الموارد المتاحة
٣٤	سبل تعزيز مرافق البحوث وتقييمها	١٣	إنشاء مرفق بحث برلماني
٣٤	إزكاء الوعي	١٤	٢- البنية الإدارية
٣٥	تقييم المنتجات والخدمات	١٤	الجهات المسؤولة عن الخدمة
٣٧	٧- الشراكات المفيدة	١٤	المكتبة البرلمانية
٣٨	المكتبات البرلمانية	١٥	الخدمات الإجرائية التشريعية
٣٨	وكلاء البرلمان والوكالات الخاصة	١٥	كيانات بحثية مستقلة
٣٩	الوزارات	١٦	٣- الولاية
٣٩	الخدمات البحثية الأخرى	١٧	سبل إنشاء المرفق
٣٩	في البيئة البرلمانية	١٧	الخطوات التي قد تحد من مخاطر التدخل الحزبي
٤٠	في الولايات التشريعية الأخرى	١٨	الجهات المؤهلة للنفوذ إلى الخدمات
٤١	في الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني	١٩	٤- المضمون
٤١	الدعم المؤسسي	١٩	الخدمات والمنتجات المقدمة
٤٣	٨- تقديم التقارير إلى البرلمان	٢٠	أنواع التحليل المقدمة
٤٥	٩- توسيع نطاق مرفق البحث البرلماني القائم	٢٠	موازنة التحليلين العام والمتخصص
٤٦	١٠- الدروس المستفادة	٢١	موازنة التحليل الاستباقي والتحليل بناء على الطلب
٤٨	الذيل ألف	٢٢	موازنة السرية والشفافية
٤٨	نموذج عناصر ميثاق المرفق	٢٤	٥- العمليات
٤٩	الذيل باء	٢٤	سبل عمل المرفق
٤٩	نموذج قائمة أهداف مراقبة الجودة	٢٤	اعتماد ميثاق المرفق
		٢٥	إدارة الطلبات من خلال ميثاق المرفق

توطئة

يعدّ تزويد مرافق البحث البرلماني بالموارد الكافية إحدى ركائز البرلمان الفعالة. إذ تكتسي هذه المرافق أهمية حاسمة بوصفها مصدراً للتحليلات المستقلة والمحايدة وغير الحزبية. وتوفر منصة آمنة يمكن من خلالها لجميع البرلمانيين من شتى الأحزاب السياسية أن يطرحوا أسئلتهم وأن يحصلوا على ردود موثوق بها. وتسهم هذه المرافق في استقلالية البرلمان بالتحقق من واقعية التوقعات التي يعلنها الجهاز التنفيذي وجماعات الضغط السياسي ووسائل الإعلام. وترشد هذه التحليلات البرلمان في عمله التشريعي والرقابي وتوفر للبرلمانيين المعلومات اللازمة لأداء مهامهم على أكمل وجه.

وعلى الرغم من اختلاف القدرات البحثية باختلاف البرلمانات، ترمي هذه المبادئ التوجيهية إلى مساعدة جميع الهيئات التشريعية على تنمية قدراتها. إذ تبيّن العناصر المكونة لمرافق البحث البرلماني الناجحة استناداً إلى خبرات النساء والرجال الذين يديرون هذه المرافق. وإني واثق من أن هذه المبادئ التوجيهية ستزداد فائدة إذا صاحبها الإرادة السياسية للاستثمار في بناء القدرات البحثية. وآمل أن تقنع هذه المبادئ أيضاً جميع البرلمانات بأهمية إقامة هذه المرافق وجدواها. ولا شك في أن الاتحاد البرلماني الدولي سيستعين بهذه المبادئ التوجيهية لمساعدة البرلمانات على تنمية خدماتها البحثية.

وأخيراً، فإن هذه المبادئ التوجيهية لشاهدة على حيوية شبكة المكتبات وخدمات البحث البرلماني. إذ أقيمت هذه الشبكة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات تحت رعاية الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات وهو هيئة ما انفكت تثبت جدارتها كشريك قوي للاتحاد البرلماني الدولي على مر السنين. ولا يسعني إلا أن أشيد بهذه المبادئ التوجيهية وأن أدعوكم إلى اتباعها.



مارتن شونونغ
أمين عام
الاتحاد البرلماني الدولي

يعمل قسم المكتبات وخدمات البحث البرلماني في ملتقى مجتمعين دوليين هما المكتبات الممثلة على الساحة الدولية في الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، والبرلمانات التي يمثلها الاتحاد البرلماني الدولي على أعلى المستويات.

وعلى الرغم من أن المجتمعين يختلفان من حيث العضوية والإدارة، فإنهما يؤمنان بأن التعاون وتبادل الخبرات دافعان قويان لتحقيق التقدم وبأن المعرفة تكتسي أهمية حيوية للتنمية. ويعززان، كل في مجالته، النفاذ إلى معلومات موثوق بها وعالية الجودة كأحد العناصر الأساسية للمجتمعات الديمقراطية.

واسترشاداً بهذه القيم، تعاون أعضاء قسم المكتبات وخدمات البحث البرلماني على مر السنين ليصبحوا «وسطاء معلومات أساسيين» للهيئات التشريعية قادرين على تلبية احتياجات المشرعين، والجمهور عند الاقتضاء، في الوقت المناسب وفعالاً. وصار كل عضو في القسم مساهماً فعالاً في تعزيز خدمات المكتبات والبحوث البرلمانية في شتى أنحاء العالم كي تتمكن من دعم مؤسساتها دعماً أفضل.

ونجح القسم، الذي استهل أنشطته منذ عقود، في تعزيز التفاهم وتوطيد التعاون بين الهيئات التشريعية من خلال توفير منصة لأنماء المكتبات والباحثين تتيح تبادل الممارسات والمشورة والمساعدات وإقامة علاقات مثمرة ومستدامة بين الأقران من شتى أنحاء العالم. وبذلك، تمكن القسم من بناء قاعدة معارف جماعية نُفذت بفضلها أنشطة هامة وأصدرت وثائق ومطبوعات ترمي إلى تحسين المهارات المهنية وطرائق عمل الزملاء. ومع مرور الوقت، أدى هذا التعاون إلى وضع مجموعة محكمة من المراجع الخاصة بالابتكار.

وتعدّ هذه المبادئ التوجيهية لمرافق البحث البرلماني خطوة جديدة لحشد هذه المعارف الجماعية. وأعدّ هذا المطبوع استجابة لطلب متكرر أعرب عنه أعضاء القسم للحصول على إرشادات لتعزيز خدمات البحوث في البرلمانات، يبيّن سبل تحقيق نتائج بالتعاون وتبادل الدعم في العمل المهني. وترتكز هذه المبادئ على العمل الذي يؤديه أمناء المكتبات والباحثون يومياً، والواقع الذي يعيشونه في أداء مهامهم، والخبرات والمعارف الجماعية الكامنة في القسم من خلال التعاون والتعاقد وتبادل الأفكار.

وأسفر ذلك عن وثيقة تراعي البرلمانات بمختلف حقائقتها وسياقاتها وقدراتها ومستويات التنمية فيها وهياكلها التنظيمية وبيئاتها المؤسسية. وشدد المطبوع على أن «هناك العديد من الاعتبارات التي تحدد تصميم مرفق البحث البرلماني. فلا يجب أن تعتبر الملاحظات المقدمة في هذه الوثيقة وصفاً صارمة ينبغي التقيّد بها. وفي نهاية المطاف، يجب أن تقيّم وتتبع مع مراعاة الثقافة والسياق اللذين يحيطان بإنشاء مرفق البحث البرلماني».

وتعدّ هذه المبادئ التوجيهية لمرافق البحث البرلماني ثمار جهود مجموعة من المهنيين الذين كرسوا وقتهم ومعارفهم لدعم أهداف القسم. وعليه، أود أن أشكر هذه المجموعة على ما قدمته من عمل متميز وأن أزجي شكري إلى الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات اللذين أسهما في إصدار هذا المطبوع.

رايسا تيودوري

رئيسة قسم خدمات المكتبات والبحوث الخاصة بالبرلمانات
الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات

ملخص واف

أعرب عدد من ممثلي الإدارات البرلمانية في شتى أنحاء العالم عن اهتمامهم بالتعمق في معرفة العناصر الواجب مراعاتها لإنشاء مرفق للبحث البرلماني أو توسيعه. ورداً على هذا الطلب المتزايد، قرر مديرو المكتبات وخدمات البحث البرلماني الممثلون في الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات نشر هذه المبادئ التوجيهية لإنشاء مرافق بحث بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وتختلف قدرات البحث البرلماني في شتى أنحاء العالم باختلاف البرلمانات. فقد عززت بعض البلدان مرافق البحث البرلماني فيها على مدى عقود عديدة، ما مكنها من توفير خدمات شاملة. بينما تطمح العديد من البرلمانات إلى إنشاء هذه المرافق أو توسيعها في مؤسساتها ولكن يصعب عليها تحديد سبل تحقيق ذلك نظراً إلى نقص الموارد أو صعوبة إقامة مؤسسات ديمقراطية أو كليهما.

وإن الاستقرار المؤسسي ضروري لتهيئة الظروف اللازمة لإنشاء مرفق بحث. ويجب تحقيق العناصر الأساسية كال دستور أو القواعد والإجراءات التي تنظم سير عمل البرلمانات. ومع ذلك، تشير تجارب مختلف البرلمانات إلى أنه يمكن لمرافق البحث البرلماني أن تدعم التنمية الديمقراطية من خلال تعزيز فرص النفاذ إلى المعلومات وفهم آثار التشريعات والسياسات العامة المقترحة. وتسهم القدرات البحثية المستقلة في توطيد علاقة الجهاز البرلماني بالمؤسسات الأخرى التي تؤلف نظام الحكم الديمقراطي.

ولا تخص هذه الوثيقة فئة معينة من البرلمانات وإنما تقدم مجموعة من الاعتبارات المستمدة من ممارسات المؤسسات ذات التاريخ في تقديم خدمات بحث برلماني.

أسباب إنشاء مرفق للبحث

يرمي إنشاء مرفق البحث البرلماني في نهاية المطاف إلى تقديم تحليل غير حزبي ومتوازن يتكيف مع احتياجات البرلمانيين.

وإن أحد الأدوار الرئيسية للبرلمانيين في شتى أنحاء العالم يكمن في سن التشريعات وتقييمها والتصويت عليها. وإضافة إلى ذلك، يتوقع من البرلمانيين مساءلة حكوماتهم. ويمكن أيضاً دعوتهم إلى التدقيق في أنشطة الحكومات بغية ضمان تنفيذ هذه الحكومات قرارات البرلمان. وستشكل قدرة البرلمانيين على أداء هذه الأدوار خلال الدورة السياسية والتشريعية من خلال قدرتهم على النفاذ إلى معلومات ذات حججة وموثوق بها.

وعليه وتحقيقاً للأنشطة البرلمانية، يتعين على البرلمانيين أن يتحملوا المهمة الشاقة الكامنة في ضرورة الحصول على مواد ذات حججة وموجزة تقدم ملخصاً وتحليلاً للمعلومات اللازمة كي يعالجوا بفعالية (غالباً في وقت قصير) قضايا السياسة العامة التي يتناولها البرلمان. وبوجه عام، ستصبح الإدارة البرلمانية أفضل مكان لطلب مساعدة غير حزبية. وسيتوجه العديد من البرلمانيين إلى الأمناء العامين للبرلمانات للتماس المساعدة لتلبية احتياجاتهم البحثية. ويمكن لمرافق البحث البرلماني أن يساعد من خلال إعداد ملخص وتحليل للتشريعات والبرامج المقترحة التي ينظر فيها البرلمان. ويمكن للأنشطة أن تتضمن إعداد تقييم للوقائع وتقديم آراء ثانية في المعلومات التي وفرتها الحكومة أو تقييم تنفيذ الحكومة للإجراءات التي تعهدت باتخاذها.

وسيكون دور مرفق البحث تقديم تحليل يشمل طائفة وجهات النظر من خلال منتجات وخدمات لا تمارس أي ضغوط وتكون غير حزبية وتقدم إلى الأحزاب الحاكمة والمعارضة على حد سواء. وسيركز العمل التحليلي على تلخيص الوقائع وتقديم المعلومات بصورة متوازنة من حيث السياسات والنهج المعتمدة لإجراء التحليل.

وسيتكلم مرفق البحث بالنجاح إذا راعى احتياجات البرلمانين في ما يقدمه من منتجات وخدمات. ويمكن لمرفق البحث أن يبرز أهميته من خلال توضيح سبل وضعه أنشطة تلبية احتياجات البرلمانين.

الخطوات المقبلة

لم تنشأ مرافق البحث البرلماني القائمة بين عشية وضحاها. وإنما أنشئت تدريجياً مع زيادة مراعاة ضرورة الدعم التحليلي وتأمين الميزانيات التشغيلية. وهي ممارسة متكررة إلى حد بعيد.

وتتشكل مرافق البحث البرلماني بفضل ثقافة وتقاليد السياق الذي نشأت فيه. ولا توجد «صفات» تُتبع. ومع ذلك، فإن وضع خطوات عامة متفق عليها لتخطيط الخدمات البحثية المستقبلية سيساعد المديرين في جهودهم الرامية إلى إنشاء هذه المرافق. وكما يتضح من الشكل (١)، يتعين على المديرين أن يحددوا أولاً المهام التي يعتزمون الوفاء بها، فيحددوا سبل عمل المرفق، فيراعوا سبل تعظيم الاستفادة من الشراكات المحتملة.

الشكل (١)

إنشاء مرفق للبحث البرلماني: المراحل الرئيسية



وتسلط هذه الوثيقة الضوء على الاعتبارات المختلفة المتعلقة بمراحل التخطيط هذه. ويرد ملخص لهذه الاعتبارات في الصفحات التالية.

مبادئ توجيهية لإنشاء مرفق للبحث البرلماني

- إن الاستقرار المؤسسي ضروري لتهيئة الظروف اللازمة لإنشاء مرفق بحثي.

تحديد الولاية

- يجب أن يسعى مرفق البحث جاهداً إلى إرشاد النقاش البرلماني والعام بشأن القضايا التي تواجه البرلمان وإلى عدم إثارة الجدل. وإن البرلمانيين يقدّرون التمتع بخدمة تفسر القضايا وتحلل آثار التشريعات والسياسات والبرامج المقترحة التي ينظر فيها البرلمان.
- وتوجد نماذج تنظيمية مختلفة لوضع مرفق بحثي أو توسيعه. وينبغي للنموذج المختار أن يوازن بين الاعتبارات الخاصة بالتكاليف والنفوذ إلى الدعم المؤسسي والمساءلة الإدارية.
- وتحدد الأدوات البرلمانية (مثل التشريعات أو مشروعات القوانين)، التي يوضع أو يوسّع من خلالها مرفق البحث عادة، نطاق الخدمات المتوقعة. وإن أية ولاية سيئة الصياغة أو واسعة للغاية مقارنة بالموارد المتاحة ستؤول حتماً إلى الفشل.
- وإن الهيئات البرلمانية مثل اللجان أو الجمعيات البرلمانية فضلاً عن البرلمانيين المنتمين إلى الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة مؤهلة عادة للحصول على الدعم البحثي. ولا تقدم المساعدة البحثية عامة إلى الهيئات السياسية أو الهيئات الأخرى الخارجة عن البرلمان.
- ويقدر بعض البرلمانيين النفاذ إلى تحليل معمق للقضايا السياسية العامة المعقدة، بينما ترجح الغالبية العظمى النفاذ في الوقت المناسب إلى مواد موجزة تدعم عملها البرلماني.
- وثمة طلب لإجراء تحليل مخصص وعام. وإن كانت الموارد محدودة، تعين موازنة الأولويات لإدارة ما يلي:
 - الطلبات الفردية للأنشطة المخصصة؛
 - طلبات التحليل للهيئات البرلمانية المتعددة الأحزاب؛
 - ضرورة أن يقدم التحليل العام إلى جميع البرلمانيين معلومات أفضل عن قضية بعينها.
- ويجب أن يصبح مرفق البحث ملاذاً آمناً حيث يتسنى للبرلمانيين طرح أسئلتهم دون الخوف من الحكم على مدى فهمهم (أو عدم فهمهم) لقضية سياسة عامة. وتعدّ سرية تفاعلهم مع مرفق البحث عاملاً هاماً ينبغي مراعاته.

تحديد سبل عمل المرفق

- إن ميثاق المرفق أداة مفيدة لتحديد نطاق الخدمات المتاحة وإدارة التطلعات.
- وتعدّ معرفة القانون والاقتصاد مجالي خبرة حيويين عند إقامة مرفق بحث برلماني. ولكن سيؤدي ازدياد الموارد المتاحة إلى ضرورة زيادة المعارف الخاصة بمجموعة واسعة من المجالات السياسية العامة. ومع مرور الوقت، سيحتاج مديرو مرافق البحوث إلى تحديد التوازن بين المعارف المتخصصة والخبرات العامة التي ينبغي لهم تحقيقها بغية تلبية احتياجات البرلمانيين التحليلية على أكمل وجه.
- وينبغي للمنتجات أن تصدر في الوقت المناسب وأن يتيسر النفاذ إليها وينبغي للتحليل أن يكون سهل الفهم. وينبغي للمنتجات أن تكون حيث يقضي البرلمانيون وقتهم من حيث الأماكن المادية والأدوات الإلكترونية الشبكية.
- وبغض النظر عن موقع مرفق البحث في المنظمة، سيحتاج الباحثون إلى النفاذ إلى مجموعة من المواد المرجعية. وسيطلب الباحثون البرلمانيون عادة مواد يتلاءم التعمق في تحليلها.
- وينبغي للمكتبات البرلمانية التي تقيم شراكة مع مرافق البحث ألا تركز كثيراً على المقتنيات المادية وإنما على القدرة على النفاذ بسرعة إلى المعرفة والخبرات اللازمة لدعم الأنشطة البحثية.
- وقد يكون نظام إلكتروني لإدارة طلبات العملاء والسجلات أحد الأدوات الداخلية التي يمكن لمرفق البحث أن يستخدمها لدعم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

إقامة شراكات مفيدة

- ينبغي أن يقيم مرفق البحث البرلماني شراكات مع الجهات التالية:
 - الجهات الإجرائية والإدارية؛
 - المكتبات البرلمانية؛
 - المكتبات الوطنية وغيرها من المكتبات التي تركز على «البحوث» (مثل المكتبات القانونية والمكتبات الأكاديمية)؛
 - وكلاء البرلمان والوكالات الخاصة؛
 - شبكات زملاء البحث البرلماني في المؤسسات الأخرى.
- ويمكن لكيانات مختلفة أن تشارك في دعم البرلمانيين في تحليل قضايا السياسة العامة. وينبغي بذل جهود لتفادي الازدواجية في العمل ودمج الخبرات الخارجية عند الاقتضاء.
- ويتعين التماس المشورة من الجهات التالية:
 - المحررون والمصممون في إعداد منتجات عالية التأثير؛
 - خبراء الاتصالات في وضع سبل التوعية بالخدمات المتاحة في مرفق البحث؛
 - المختصون في مجال إدارة المعلومات / تكنولوجيا المعلومات لتعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات.

إعداد تقارير عن سبل تلبية مرفق البحث لاحتياجات البرلمانيين

- يمكن لمرفق البحث أن يبرز أهميته من خلال توضيح سبل وضعه أنشطة تلبية احتياجات البرلمانيين. ويمكن تقديم هذه التقارير من خلال ما يلي:
 - التقارير السنوية؛
 - العروض المقدمة إلى اللجان البرلمانية؛
 - الاجتماعات غير الرسمية مع قادة التكتلات البرلمانية؛
 - تقارير ردود الفعل.

مقدمة

يُنظَّم قسم المكتبات وخدمات البحث البرلماني التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، كجزء من مؤتمراته السنوية، سلسلة من الأنشطة تتبادل خلالها الوفود من الإدارات البرلمانية التحديات التي تواجههم والنجاحات التي حققوها. وفي السنوات الأخيرة، أعرب عدد متزايد من المشاركين عن اهتمامهم بزيادة معرفتهم بالعوامل الواجب مراعاتها في إنشاء مرفق البحث البرلماني أو توسيعه.

ويتمتع القسم بأعضاء ينتمون إلى بعض أهم مرفق البحث البرلماني على الصعيد الدولي. وتلبية للطلب المتزايد على المعلومات بشأن أفضل الممارسات، استسقى القسم من كنز معارف الأعضاء لنشر هذه المبادئ التوجيهية لمرفق البحث البرلماني.

وينبغي مراعاة بعض الأمور عند استعراض المبادئ التوجيهية. أولها أن الاستقرار المؤسسي ضروري لتهيئة الظروف اللازمة لوضع خدمات بحثية. وإن العناصر الأساسية، مثل اعتماد دستور للبلد والقواعد والإجراءات التي تنظم سير عمل البرلمان والإجراءات الداخلية لإدارة وصون الوثائق البرلمانية الرئيسية (مثل المناقشات والتشريعات) أو حتى موقع إلكتروني لتبادل المعلومات مع المواطنين بشأن ما يجري في البرلمان، تُعتبر عادة في صدارة الأولويات مقارنة بمرفق البحث البرلماني. ومع ذلك، تسهم قدرة بحثية مستقلة في تعزيز المؤسسات البرلمانية في نظام ديمقراطي حيث تمتلك المؤسسات التشريعية والتنفيذية الموارد اللازمة لأداء أدوارها.

وثانيها أن المعلومات الواردة في هذه المبادئ التوجيهية لا ينبغي أن تُعتبر «وصفة» لإنشاء مرفق بحث برلماني أو توسيعه. وتختلف المكونات باختلاف البلدان ولكن تختلف القدرة على البحث البرلماني بشدة بين برلمانات العالم. إذ توفر البلدان ذات التاريخ الطويل في أشكال الحكم الديمقراطي غالباً خدمات شاملة. إذ أقامت مرفق بحث برلماني فيها على مدى عقود عديدة. بينما تطمح العديد من الأنظمة الديمقراطية الناشئة إلى إرساء أسس هذه الوظيفة في برلماناتها ولكن يصعب عليها تحديد سبل تحقيق ذلك نظراً إلى نقص الموارد و/أو صعوبة إقامة مؤسسات ديمقراطية. ومع ذلك، يطمح عدد كبير من البرلمانات إلى تعزيز الموارد المحدودة المتاحة للبرلمانيين.

وسيؤثر مستوى الموارد المتاحة للبرلمان أيضاً في حجم مرفق البحث. إذ ستعتمد البرلمانات الواقعة في بلدان غنية والتي تتمتع بميزانيات كبيرة غالباً على إدارات أكبر حجماً وستتمكن من تمويل خدمات بحثية أكبر. وستكون الوحدات البحثية الكبيرة في مكانة أفضل لتوفير مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات. وأما بالنسبة إلى البرلمانات الأقل موارد، فقد يكون من الواقعي أكثر التركيز على عدد محدود أكثر من المنتجات العالية الجودة.

ولا تخص هذه الوثيقة فئة معينة من البرلمانات وإنما تقدم مجموعة من الاعتبارات المستمدة من ممارسات المؤسسات ذات التاريخ في تقديم خدمات البحث البرلماني. وتسلسل الضوء على الاعتبارات التي ينبغي للبرلمانيين ومديري الإدارات البرلمانية مراعاتها بغية بناء قدرة بحثية برلمانية.



©AFP/Daniel Roland

١ - إلحاح إنشاء مرفق جديد

أسباب إنشاء مرفق بحث برلماني

يتوقع من البرلمانيين أن يقترحوا تشريعات تغطي مجموعة واسعة من القضايا وأن يصوتوا عليها. وإضافة إلى ذلك، يتوقع من البرلمانيين مساءلة حكوماتهم. ويمكن أيضاً دعوتهم إلى التدقيق في أنشطة الحكومات بغية ضمان تنفيذ هذه الحكومات قرارات البرلمان. ومع ذلك، فإنهم ليسوا خبراء في جميع مجالات السياسة العامة التي يُدعوا إلى التعبير فيها عن آرائهم. وتترايد هذه القضايا تعقيداً وتتطلب خبرات متخصصة لتحديد مختلف العوامل الخاصة بها. وستشكل قدرة البرلمانيين على أداء هذه الأدوار خلال الدورة السياسية والتشريعية من خلال قدرتهم على النفاذ إلى معلومات ذات حجية وموثوق بها.

وفضلاً عن ذلك، تتفاوت غالباً قدرة البرلمانيين على الحصول على معلومات مجدية. إذ يميل الجهاز التنفيذي إلى النفاذ إلى مجموعة واسعة من المعلومات مقارنة بالجهاز التشريعي. وتُستمد المعلومات غالباً من الأنشطة الإدارية لهذا الجهاز ويكون ذلك على أساس سري.

وعليه وتحقيقاً للأنشطة البرلمانية، يتعين على البرلمانيين أن يتحملوا المهمة الشاقة الكامنة في تحديد المعلومات الهامة والموثوق بها. ويجب عليهم أن يحددوا الجهات المعنية بمختلف القضايا وآرائهم. ويتعين عليهم تحديد البعد السياسي والتشريعي والاقتصادي والمحلي وغيرها من أبعاد القضايا المعنية. فيجب عليهم أن يجمعوا هذه المعلومات ولكن يتعين كذلك عليهم أن يتدخلوا في حالات عديدة لمعالجة القضايا السياسية العامة التي يتناولها البرلمان.

وتلبية لهذه المطالب، يحتاج البرلمانيون إلى مكان آمن حيث يتسنى لهم طرح أسئلة بسيطة ومعقدة بغية فهم قضايا السياسة العامة فهماً أفضل دون الخوف من أن يُحكم أو يُضغط عليهم. وتحقيقاً للفعالية، ينبغي أن يتمكنوا من الحصول سريعاً على ملخصات وتحليلات موجزة لأهم الوقائع.

يحتاج البرلمانيون إلى مكان آمن حيث يتسنى لهم طرح أسئلة بسيطة ومعقدة بغية فهم قضايا السياسة العامة فهماً أفضل دون الخوف من أن يُحكم أو يُضغط عليهم.

ويدرك الأمناء العامون للبرلمانات ضرورة وضع مجموعة محكمة من القواعد والإجراءات لضمان حسن سير البرلمان، ووضعت العديد من البرلمانات خدمات لدعم مسار سن القوانين. ولكن للأسف لا تقدم القواعد والإجراءات عادة إلى البرلمانين معلومات وتحليلات لقضايا السياسة العامة التي ينظر فيها البرلمان. ويجب الاضطلاع بإجراءات أخرى لضمان النفاذ إلى هذه المعارف. وتبحث الأقسام التالية سبل حصول البرلمانين على خدمات البحوث.

اللجوء إلى الخدمات الخارجية للمعلومات والتحليلات

يتجه البرلمانيون الذين يلتمسون المعلومات والتحليلات غالباً إلى أجهزتهم الخاصة ولكنهم لا يعرفون من أي جهة يطلبون الدعم.

وإن العديد من المصادر الخارجية للبرلمانات، مثل الجامعات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط السياسي، متاحة ولكن تسعى غالبيتها إلى تحقيق برنامج خاص. ويمكن مواءمة التحليل الذي تصدره مصادر خارجية مع اهتمامات الفرد أو المجموعة التي تقدم التحليل والذي لا يراعي غالباً السياق البرلماني.

- قد توفر التحليلات التي تقدمها الأحزاب السياسية حججاً لا تشدد إلا على العناصر التي تتماشى مع الموقف السياسي للحزب.
- وقد يكون البحث الأكاديمي معقداً أو نظرياً للغاية. وقد يواجه البرلمانيون صعوبات في ربط العمل الأكاديمي بتفاصيل التشريعات أو السياسات أو البرامج المقترحة. وإضافة إلى ذلك، يشجع الباحثون الأكاديميون على إبداء آرائهم المهنية الخاصة عوضاً عن تحديد النهج المختلفة لمعالجة قضايا السياسة العامة بطريقة متوازنة.
- وستقدم الحكومات في كثير من الأحيان معلومات عن الأسس المنطقية الكامنة وراء التشريعات أو السياسات أو البرامج المقترحة ولكن تتماشى هذه المعلومات غالباً مع وجهات نظر الحزب الحاكم.

الاستعانة بموظفين إضافيين

تعد الإدارة البرلمانية، بوجه عام، أفضل مكان لطلب مساعدة غير حزبية ومتوازنة. ويتوجه العديد من البرلمانين إلى الأمناء العامين للبرلمانات لالتماس المساعدة لتلبية احتياجاتهم البحثية.

وفي بعض الأحيان، فإن أسرع وأسهل وسيلة للبرلمانين هي التماس تمويل لتوظيف المزيد من الموظفين السياسيين. ولكن من الناحية العملية، يكلف هؤلاء الموظفون غالباً بمهام تركز على إعادة انتخاب النائب. ويقدم غالباً طلب آخر للحصول على المزيد من التمويل لتوظيف استشاريين لإجراء المزيد من التحليلات للبرلمانين. ولكن يواكب هذا النهج مشكلات خاصة منها ما يلي:

- الميل إلى توظيف أصدقاء النظام أو تقديم عقد كخدمة سياسية. وقد لا يكون التحليل الصادر شاملاً وغير حزبي.
- النهج غير قابل للاستمرار في البرلمان نظراً إلى أن شبكة المستشارين ستختفي مع تغير المسؤولين المنتخبين. ومن ثم، ستفقد المعرفة المؤسسية لدعم المناقشات البرلمانية وسيتم إعادة بنائها.
- ميل الاستشاريين إلى فرض رسوم أكبر مقارنة من تكاليف الموظفين الدائمين غير المضطرين إلى فرض رسوم إدارية عامة إذا أدمجوا في الإدارة البرلمانية.

وفي نهاية المطاف، قد تُنفق الموارد دون تحقيق النتائج المتوقعة. وسيظل البرلمانيون يعانون للحصول على صورة كاملة ودقيقة لقضايا السياسة العامة التي يتعين عليهم معالجتها، إما لأنهم يفتقرون للوقت اللازم لتجميع المعلومات بأنفسهم أو أنهم يفتقرون للمعارف اللازمة لإنجاز هذه المهمة.

استخدام الموارد المتاحة

يمكن لغالبية البرلمانين النفاذ إلى مكتبة برلمانية. وإن كانت الموارد المتاحة محدودة وإن وُجدت صعوبات حالياً في نطاق الخدمات التي ستوفرها المكتبات البرلمانية، يدرّب أمناء المكتبات المرجعية على الحصول على معلومات

ذات حجية وموثوق بها بسرعة. ولكن لا يدرّب معظم أمناء المكاتب على تلخيص مختلف قضايا السياسة العامة وتحليلها بصورة تثير عملية صنع القرار. فعلى سبيل المثال، لا يكون أمناء المكاتب مؤهلين عامة لتفسير أغراض وآثار التشريعات المقترحة أو لتقييم الآثار الاقتصادية للتدابير الواردة في الميزانية السنوية التي عرضتها الحكومة.

وسيكون العاملون في وحدة الخدمات التشريعية خبراء في صياغة التشريعات وقادرين على دعم مسار يحول فكرة إلى قانون وفقاً للإجراءات السليمة. ولكن لا تشمل هذه الخبرة عادة تقييم الآثار (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها) لاقتراحات السياسة العامة التي ينظر فيها البرلمان.

إنشاء مرفق بحث برلماني

يمكن لمرفق بحث برلماني أن يساعد البرلمانيين على إعداد ملخصات وتحليلات للتشريعات والسياسات والبرامج المقترحة التي ينظر فيها البرلمان. ويمكن لموظفيها المهنيين أن يقدموا ما يلي:

- تقييم قائم على الوقائع لوجهات النظر المختلفة المتعلقة بقضية سياسة عامة أو تشريع مقترح بصورة موجزة وجاهزة في الوقت المناسب لتدخل برلماني في المجلس أو اللجنة؛
- «رأي ثانٍ» بشأن المعلومات التي قدمتها الحكومة – وتشمل هذه المعلومات تقديم تقييمات لآثار السياسات أو البرامج التي تقترحها الحكومات وتسترشدهم بملخص مجموعة وجهات النظر المعرب عنها بشأن مسألة سياسة عامة؛
- تقييم تنفيذ الحكومات الإجراءات التي تعهدت باتخاذها.

وإن دور مرفق البحث هو تقديم تحليل غير حزبي يغطي الطيف الكامل لوجهات النظر من خلال منتجات وخدمات غير حزبية تقدّم إلى الأحزاب الحاكمة والمعارضة على حد سواء. ويركز العمل التحليلي على تجميع الحقائق وتقديم المعلومات بطريقة متوازنة.

ويسعى مرفق البحث إلى إرشاد النقاش البرلماني والعام بشأن القضايا التي تواجه البرلمان وإلى عدم إثارة الجدل. وعلى الرغم من أنه يمكن الطلب من الباحثين بانتظام تقديم النتائج الرئيسية للتلخيصات والعمل التحليلي، فإنهم لا يشاركون في المناقشات العامة سواء أكان ذلك في وسائل الإعلام أو الإجراءات البرلمانية (على سبيل المثال، أثناء المداولات في جلسات استماع اللجنة أو حتى في التحليل الذين يصدرونه من خلال المنشورات). ويخضع البرلمانيون للمساءلة وهم المكلفون بتمثيل المواطنين ديمقراطياً.

وتقدّم مختلف أنواع الدعم البحثي التي يطلبها البرلمانيون عادة من خلال مرفق بحث يعد جزءاً من إدارة برلمانية غير حزبية. ويمكن الاعتماد على الباحثين لاستخدام حجج محكمة ومقبولة لوضع خطوط التحقيق في مساعدتهم للبرلمانيين في عملهم. وإذا يعتبر هؤلاء الباحثون أعضاء مهنيين من الإدارة البرلمانية، فإنهم الأكثر قدرة على توضيح الجوانب الأكثر تعقيداً من التحليلات التي ستجرى عند الاقتضاء.

وإذا يزداد نطاق وتعقيد القضايا التي ينظر فيها البرلمان، تدعى بعض الإدارات إلى وضع وحدات بحثية مخصصة لتلبية جوانب خاصة من العمل التشريعي. فعلى سبيل المثال، وُضعت بعض الوحدات لتحليل بعدي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في هذه السياقات.

ويوفر مرفق البحث البرلماني دعماً متوازناً وغير حزبي للبرلمانيين الذين يسعون إلى الحصول على معلومات موثوق بها لمساعدتهم على الاستجابة للمطالب البرلمانية. وتسلب الأقسام التالية الضوء على الاعتبارات الواجب مراعاتها في إنشاء هذه المرافق.

يسعى مرفق البحث إلى إرشاد النقاش البرلماني والعام بشأن القضايا التي تواجه البرلمان وإلى عدم إثارة الجدل.



©AFP/Dibyangshu Sarkar

٢- البنية الإدارية

الجهات المسؤولة عن الخدمة

يعد موقع مرفق البحث في إطار المنظمة مسألة هامة يجب البت فيها. إذ توجد نماذج مختلفة في شتى أنحاء العالم من حيث إتاحة النفاذ إلى الموارد القائمة وتوليد تطلعات مختلفة. ويشمل النموذج الأكثر شيوعاً ما يلي:

- خدمات تتكامل مع المكتبة البرلمانية؛
- قدرات بحثية تعد جزءاً من الخدمات الإجرائية التشريعية؛
- كيان مستقل يتولى الخدمات البحثية.

المكتبة البرلمانية

جرت العادة أن يُنشأ مرفق البحث البرلماني كامتداد للمكتبة البرلمانية أو مركز التوثيق والمعلومات. ويمكن لهذا المركز أن يوفر دعماً جيداً لمرفق البحث، لأنه يكلف عادة بالحفاظ على مجموعة من الوثائق البرلمانية ويمكن الاعتماد عليه لاستخراج معلومات تفيد المستخدمين البرلمانيين. إذ يجمع الموظفون وينقلون بطريقة منظمة معلومات بليوغرافية ومحفوظات ومعلومات تشريعية وقانونية وإحصائية استجابة لطلبات البرلمانيين والموظفين، وفي بعض الولايات التشريعية، تلبية لطلبات المواطنين.

وعندما يُدمج مرفق البحث في المكتبة، يمكن لموظفي مرفق البحث الاستفادة مباشرة من ثروة المعلومات المتوفرة في المكتبة. ويبدأ الطلب البرلماني عادة من جمع معلومات بشأن موضوع معين. ويوفر أمناء المكتبات أفضل رد على هذا الطلب بوصفهم متخصصين في علم المعلومات يراعون في العثور بسرعة على معلومات ذات حجية وموثوق بها.

عندما يُدمج مرفق البحث في المكتبة، يمكن لموظفي مرفق البحث الاستفادة مباشرة من ثروة المعلومات المتوفرة في المكتبة.

وفي كثير من الأحيان، يتطور الطلب ليصبح طلباً بتلخيص وتحليل المعلومات المقدمة بشأن مسائل محددة أو دعم نشاط يود البرلماني تنفيذه. وإذا تركز أنشطة أمناء المكتبات على جمع المعلومات الحالية، يتولى عادة موظفي البحوث إجراء التحليلات. وفي ظل استمرارية العمل الذي يتدفق من المرجع إلى البحث، فإن تأليف أو تعزيز وحدة تُدمج في إطارها المكتبات وخدمات البحث قد يكون أفضل حل للبرلمانيين. وينخفض احتمال إرسال الطلبات إلى وحدة غير صحيحة نظراً إلى أن الوحدة الموحدة المذكورة ستضمن تولي الموظف المختص المهام المطلوبة.

وإضافة إلى ذلك، يمكن لمرفق البحث الاستفادة من دعم عناصر البنية الأساسية المؤسسية القائمة لدعم إدارة المكتبة، مثل الموارد البشرية والإدارة المالية، فضلاً عن دعم تكنولوجيا المعلومات.

الخدمات الإجرائية التشريعية

عوضاً عما سبق، ترحب بعض البرلمانات بتوسيع دور الموظفين الذين يؤدون مهام إجرائية (مثل كتابة اللجان) بحيث يشمل مهام بحثية. ويتميز هذا النموذج بتهيئة بيئة يتيسر فيها توقع السياق البرلماني والأنشطة البرلمانية. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى ضمان سير الجلسات العامة واللجان في الوقت المناسب وبفعالية قد يحد من الوقت المتاح للموظفين الإجراءيين لإنجاز العمل التحليلي. وتقادياً لوضع يصبح فيه العمل التحليلي عملاً ثانوياً، ينبغي للمديرين أن يعينوا موظفين يركزون على العمل التحليلي بدلاً من المسائل الإجرائية.

وتختلف عادة مؤهلات الإجراءيين عن الباحث. وسيعتبر البرلمانيون أن العمل التحليلي جيد وموثوق به إذا اعتُبر الموظفون المسؤولون عن هذا العمل من ذوي المهارات والخبرات اللازمة لإجراء نوع البحوث المطلوب. ونتيجة لذلك، ستحتاج الخدمات الإجرائية التشريعية إلى موظفين يتمتعون بخلفية مهنية في هذا المجال وإلى مديرين يتحلون بالمؤهلات اللازمة للإشراف على الخبرة الإجرائية والتحليلية على حد سواء. وترد في جزء لاحق من هذه الوثيقة الخلفيات المهنية والمهارات المطلوبة في مرفق البحث.

كليات بحثية مستقلة

وأما بعض البرلمانات فتترجم إنشاء كيان منفصل تماماً يرفع تقاريره مباشرة إلى الإدارة التنفيذية العليا للبرلمان. وبموجب هذا النموذج، يصبح لمرفق البحث اتصال أوضح ومباشر أكثر مع أمين عام أو كاتب. وستكون هذه البنية فعالة إذا نجحت في الحفاظ على التعاون الفعال مع المكتبة من حيث النفاذ إلى مجموعة المعلومات والتأثير في عمليات الشراء بغية تلبية احتياجات الباحثين الذين يتولون التحليلات للبرلمانيين والاستفادة من خدمات العاملين في مجال إدارة المعلومات. وإن عجز الإدارة عن ذلك قد يؤدي إلى ضغوط مالية وازدواجية غير فعالة إذا اضطرت مرفق البحث للحصول على معلومات وقواعد بيانات مماثلة لإجراء العمل التحليلي.

وتتفاقم هذه التحديات في البرلمانات ذات مجلسين تشريعيين. إذ تمتلك عامة البرلمانات موارد محدودة ولا يسعها تحمل ازدواجية الأنشطة بين مختلف الوحدات. وأما البرلمانات التي تمتلك بنية إدارية تتقاسم في إطارها الخدمات المشتركة (مثل المكتبة والأمن وخدمات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المباني والخدمات الغذائية) فقد تحقق نجاحاً أكبر في الاعتماد على مرفق بحث برلماني واحد لكلا المجلسين. ومع ذلك، قد يرغب كل مجلس في الحفاظ على سيادته فيما يخص أنشطة الدعم الإداري التي يقدمها إلى مرفق البحث.



©AFP/Owen Smith

٣- الولاية

الشكل (٢)

إنشاء مرفق بحث برلماني
المرحلة ١ - تحديد الولاية

حدد الأهداف
وسبل تحقيقها

- ما الخدمات المقدمة؟
- ما الأدوات البرلمانية المستخدمة (مثل التشريعات ومشروعات القوانين)؟

حدد

الجهات المؤهلة للنفاز إلى الخدمة

- مجموعات برلمانية متعددة الأحزاب؟
- برلمانيون أفراد؟
- الجمهور العام؟

حدد

أنواع الخدمات المقدمة

- استباقية؟
- بناء على الطلب؟

تفاوض على الموارد

تحدّد بنية مرفق البحث البرلماني ومنتجاته ومستخدميه وموارده من خلال الأهداف التي يسعى المرفق إلى تحقيقها. وقبل اختيار الأدوات اللازمة لتشغيل الخدمة، ينبغي للأحزاب السياسية أن تتفق على إنشاء الخدمة وتحقق توافق في الآراء بشأن أنواع الدعم الذي ستقدمه. إذ سيساعد ذلك على تحديد التطلعات والأدوات البرلمانية (مثل التشريعات أو مشروعات القوانين) اللازمة لتحقيق تلك التطلعات.

ويجب أن تكون ولاية مرفق البحث والعملاء المتوقع خدمتهم واضحين للحد من الضغوط الممارسة لتنفيذ أنشطة سياسية. ويجب تحديد ولاية واضحة تساعد في ضمان تطابق التطلعات مع الموارد المتاحة لمرفق البحث. ومع مرور الوقت، يرجح أن تتطور الولاية مع ازدياد دراية البرلمانيين بقيمة الخدمات المقدمة والموارد المتوفرة لتنفيذ الأنشطة.

ويوضح الشكل (٢) العناصر الرئيسية الواجب مراعاتها عند البت في ولاية مرفق البحث البرلماني.

سبل إنشاء المرفق

يمكن إنشاء مرفق البحث بوسائل مختلفة منها إشارة في التشريعات التي تنظم الإدارة البرلمانية، أو اقتراح يقدمه مجلس أو توصية تصدرها لجنة برلمانية. ومع ذلك، ينبغي للبرلمان أن يمتنع عن إصدار تشريعات لإنشاء مرفق بحثي جديد قبل أن يحدد نطاق عمله بوضوح.

وإنما يمكن إنشاء المرفق شيئاً فشيئاً بفضل عمل مجموعات برلمانية فرعية بدعم من الباحثين البرلمانيين. وقد يصدق المجلس على اقتراحات إنشاء المرفق أو أن يصوت على تلك الاقتراحات في اللجان كجزء من لجان خاصة أو تكتلات متعددة الأحزاب. وستطور عادة التطلعات بشأن ولاية مرفق البحث وأنشطته مع ازدياد استخدام البرلمانيين لخدماته وتخصيص الميزانيات المتاحة. وإذا سيتجلى نوع البحوث الذي يتوقعه البرلمانيون وستتجلى التحديات التي تواجه الإدارة، سيتيسر تحديد أفضل طريقة لإنشاء مرفق بحثي.

وقد تؤثر الطريقة التي يعتمدها البرلمان لإنشاء مرفق البحث البرلماني في قدرة باحثيه على الوصول إلى المعلومات اللازمة لإجراء التحليل الذي يطلبه برلمانيون. ففي العديد من الحالات، سيتمكن الباحثون المهنيون ذوو الدرجات الجامعية من تقديم دعم تحليلي جيد بالاستناد إلى معلومات متاحة للجمهور أو معلومات يمكن النفاذ إليها من خلال الأدبيات وقواعد البيانات المتخصصة.

ينبغي للبرلمان أن يمتنع عن إصدار تشريعات لإنشاء مرفق بحثي جديد قبل أن يحدد نطاق عمله بوضوح.

السبل الممكنة لإنشاء مرفق بحث برلماني

- الإشارة إليها في تشريع
- اقتراح يقدمه مجلس تشريعي
- توصيات تصدرها لجنة برلمانية

ومع ذلك، يُطلب من البرلمانيين بصورة متزايدة اتخاذ قرارات تتطلب الحصول على معلومات «خام» من الدوائر الحكومية. وينطبق ذلك مثلاً على المسائل التي تتطلب من خدمات البحوث التدقيق في الميزانيات أو تقييم تكلفة مختلف السياسات أو البرامج الحكومية المقترحة. وتتيح التحليلات المستخلصة من البيانات الخام للبرلمانيين سبلاً أفضل للبت في قضايا السياسة العامة عوضاً عن الاعتماد على تحليلات تقدمها الحكومة.

وفي البلدان التي سنت قوانين تكفل حرية النفاذ إلى المعلومات الحكومية، يمكن بروتوكولات تمكّن مرفق البحث، من خلال البيانات المفتوحة، من الحصول على المعلومات الخام المخزنة في قواعد البيانات الحكومية. ومع ذلك، فإن هذه المهمة صعبة للغاية عندما تتوقع البرلمانات من مرفق البحث تقديم رأي ثان بشأن المعلومات التي يحتفظ بها الجهاز التنفيذي حصراً والتي لا تشملها تشريعات حرية النفاذ إلى المعلومات. وعليه، قد يتعين على البرلمانات التصديق على تشريع أو اقتراح يرمي إلى ترسيخ حقها في الحصول على معلومات محددة.

الخطوات التي قد تحد من مخاطر التدخل الحزبي

قد تحاول الأحزاب والجهاز التنفيذي للحكومة الحد من تأثير أو قدرة مرفق البحث البرلماني على إجراء العمل التحليلي. ومن السمات الأساسية لمرفق البحث البرلماني استقلاله عن الأحزاب الحاكمة والجهاز التنفيذي للحكومة. وإن التدخلات الخفية الرامية إلى إبطاء أو عرقلة نفاذ مرفق البحث إلى المعلومات أو الموارد قد تعوق التحليل الذي يطلبه البرلمانيون.

ويمكن اتخاذ الخطوات التالية لتيسير إجراء تحليل مستقل عن أي تدخل حزبي:

- تكليف أحد كبار المسؤولين البرلمانيين (مثل رئيس أو أمين عام أو أمين مكتبة برلمانية أو رئيس قسم المعلومات) بضمان إتاحة مرفق البحث لجميع البرلمانيين وأنها تخضع لمساءلة يومية إذا قامت بأية عمليات حزبية.
- تخصيص الإدارة البرلمانية ميزانية محددة لضمان استكمال الاقتراحات البرلمانية التي يلتزم فيها الدعم البحثي.

من السمات الأساسية لمرفق البحث البرلمانية استقلاله عن الأحزاب الحاكمة والجهاز التنفيذي للحكومة.

- ترسيخ الحق في الوصول إلى معلومات محددة في التشريعات أو الاقتراحات البرلمانية. ويمكن وضع هذه التشريعات أو الاقتراحات أيضاً بحيث تشمل الطلبات الموجهة إلى موظفي البحوث البرلمانية لإجراء عمل تحليلي.
 - تكليف لجنة رقابة برلمانية تمثل برلمانيين من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة لاستعراض عمل مرفق البحث سنوياً. ولكن ينبغي توخي الحذر في الحد من صلاحيات اللجنة المتعلقة بإبداء آرائها بشأن الاتجاه العام لمرفق البحث وليس المضمون المحدد للتحليلات التي أجريت لصالح البرلمانيين. إذ سيؤدي ذلك إلى تسييس مضمون التحليل.
 - ضرورة ضمان شفافية إجراءات التوظيف في مرفق البحث لدعم الطابع غير الحزبي للمرفق والحد من تأثير الجهاز التنفيذي على موظفيه.
- وسيختلف مدى تأطير البرلمان لإدارة مرافق البحث البرلماني بحسب تقاليد وثقافة كل برلمان وما يشهده من تجارب في الاعتماد على دعم غير حزبي.

الجهات المؤهلة للنفوذ إلى الخدمات

تسترشد الخدمات التي يقدمها مكتب البحوث البرلمانية بالجهات التي تسعى إلى خدمتها. وإن إنشاء أو تعزيز مرفق بحث برلماني يرمي في نهاية المطاف إلى تقديم تحليل يتكيف مع احتياجات البرلمانيين، دون محاولة التأثير على النقاش أو القرارات. وفي حين أن الكثير من المعلومات أصبحت الآن متاحة للجمهور، ولا سيما من خلال الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية، فقد لا تكون هذه المعلومات موثوق بها ولا موضوعية في تغطيتها لقضايا السياسة العامة.

وإن التفاعل مع الكيانات السياسية مثل الأحزاب السياسية أو جماعات الضغط السياسي شائع في المحيط البرلماني. ومع ذلك، لا توفر مرافق البحث البرلماني عامة خدمات تحليلية للمنظمات السياسية أو غيرها من الهيئات الخارجية عن البرلمان. وإنما لا تقدم عادة خدمات البحث إلا إلى البرلمانيين المنتمين إلى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والهيئات البرلمانية المعترف بها رسمياً. وإن إتاحة الفرصة نفسها لدعم الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة يؤدي إلى انخفاض خطر الإساءة إلى قدرة الخدمة على دعم البرلمان كله بطريقة محايدة وموضوعية وجديرة بالثقة.

وعليه يرجح أن يضم عملاء مرفق البحث البرلماني الجهات التالية:

- الهيئات المتعددة الأحزاب البرلمانية مثل اللجان والجمعيات البرلمانية؛
- البرلمانيون أو المجموعات البرلمانية؛
- الجمهور من خلال المنشورات العامة.

وإن مساعدة اللجان المتعددة الأحزاب أو المجموعات البرلمانية التي تجري دراسات معمقة سيوفر منصة يتسنى من خلالها لمرفق البحث أن يبرز قدرته على توفير عمل تحليلي غير حزبي. وسيساعد في بناء هذه المصدقية توافر المنتجات العامة لجميع البرلمانيين فضلاً عن المنتجات التحليلية المخصصة لبرلمانيين ينتمون إلى مختلف ألوان الطيف السياسي.

وإضافة إلى ذلك، توفر العديد من مرافق البحث البرلماني سلسلة من المنشورات بشأن قضايا السياسة العامة التي تواجهها البرلمانات. وفي حين أن هذه المنشورات قد أعدت باعتبار البرلمانيين المكون الأول لها، فإنها تتوافر غالباً للجمهور من خلال موقع برلماني إلكتروني. ولكن لا تشارك بعض مرافق البحث تحليلاتها مع الجمهور. ويتميز هذا النهج بأن البرلمانيين يقررون وحدهم التفاعلات المسموحة مع الجمهور. ومع ذلك، فقد شاع أن يشارك البرلمانيون، حتى في ظل هذا النموذج، مع ناخبهم أو نواب آخرين المواد العامة التي أعدها مرفق البحث. إذ إنها طريقة تمكنهم من إثبات أن موقفهم من قضايا السياسة العامة هو موقف مستنير يستند إلى تحليل محكم للحقائق. وفي نهاية المطاف، سيرتهن إتاحة التحليلات للجمهور بتقاليد وثقافة البرلمان.

توفر مرافق البحث البرلماني عادة خدمات تحليلية للبرلمانيين المنتمين إلى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة والهيئات البرلمانية المعترف بها رسمياً.



٤ - المضمون

الخدمات والمنتجات المقدمة

يتعرض البرلمانيون إلى كميات كبيرة من المعلومات. ونظراً إلى دورهم كمشرعين وصناع قرار، تمارس عليهم ضغوط كثيرة بشأن مجموعة واسعة من قضايا السياسة العامة.

وأصبح نفاذ البرلمانيين إلى المعلومات يزداد سهولة إذ يتيسر الاطلاع على وجهات نظر ممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمجموعات السياسية ومجموعات الضغط السياسي على الإنترنت. ومع ذلك، يتعين اكتساب المزيد من المعارف المتخصصة لتقييم وجهات النظر هذه مقارنة بالأحكام المحددة المدرجة في التشريعات أو السياسات أو البرامج التي ينظر فيها البرلمان ويجب مراعاة وضع البلد المعني. وإن تحليل محايد سياسياً لوجهات النظر هذه ولآثار الخيارات المختلفة لمعالجة قضايا السياسة العامة هو الخدمة القيمة التي يمكن لمرفق البحث البرلماني أن تقدمها إلى البرلمانيين.

وستحدد طائفة المنتجات والخدمات المقدمة حسب الموارد المتاحة والدعم التحليلي المتاح لدى مرفق البحث. وتضم مجموعة المنتجات والخدمات عادة بعضاً مما يلي:

- منتجات عامة:

- ملخصات وتحليلات موجزة للتشريعات المقترحة (تتاح وقت المناقشات)؛
- مجموعات إعلامية للاجتماعات البرلمانية المحددة (مثل اللجان والرابطات البرلمانية واجتماعات المنظمات الدولية)؛
- معلومات أساسية (مثل مدخل إلى القضايا المطروحة يستند إلى وقائع مختصرة)؛
- دراسات أساسية؛

ازداد النفاذ إلى المعلومات سهولة
ولكن يتعين اكتساب المزيد من
المعارف المتخصصة لتقييم هذه
المعلومات وتحليل آثار الخيارات
المختلفة لمعالجة قضايا السياسة
العامة. ويمكن لمرفق البحث البرلماني
أن تقدم هذه الخدمة القيمة إلى
البرلمانيين.

- معلومات إحصائية؛
- نظام معلومات جغرافية مكانية ومسح جغرافي للمنتجات؛
- ندوات وحلقات تدريبية ومواد تعليمية (أدوات ودورات دراية معلومانية).
- منتجات مخصصة:
- تحليلات كتابية موجزة تلبى الطلبات المحددة للأفراد والمجموعات من البرلمانيين؛
- إفادات شفوية وشخصية مقدمة إلى الأفراد أو الجماعات.
- مساعدة في صياغة التشريعات
- مساعدة في الاستفسارات والتحقيقات البرلمانية المتعددة الأحزاب.

ومع ازدياد ميزانية وحدة البحوث وتعقيد عملها، ستطور المنتجات والخدمات التي ستقدمها الوحدة. ويبيّن الشكل (٣) مجموعة المنتجات التي ستوفر استجابة لمختلف الوظائف المتوقعة من مرفق البحث.

ومن المرجح أن تركز وحدة صغيرة على منتجات موجزة ولكن ازدياد حجمها سيمكّنها من توسيع منتجاتها التحليلية تدريجياً. فعلى سبيل المثال، قد تتمكن وحدة صغيرة مؤلفة من خمسة موظفين من تقديم تلخيص لوجهات النظر المختلفة في العديد من قضايا السياسة العامة التي يتناولها البرلمان، ويُشفع هذا التلخيص بتحليل للمبادرات التشريعية أو السياسية الرئيسية. ومع ذلك، قد يكون من الواقعي أكثر لوحدته متوسطة الحجم مؤلفة من ١٥ إلى ٢٥ موظفاً مثلاً أن توفر تحليلات منهجية لجميع المبادرات التشريعية والمالية والسياسية. وإذا كان من المتوقع أيضاً من وحدة البحوث أن تلبى طلبات البرلمانيين الأفراد والهيئات البرلمانية مثل اللجان، فمن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى مزيد من الموارد.

وفي تصميم المنتجات المزمع تقديمها، سيتعين على مديري مرفق البحث أن يوازنوا بين ضرورة التحليل المعمق وضرورة إصدار مواد يسهل استخدامها. ويقدر البرلمانيون النفاذ بسرعة إلى تحليلات موثوق بها كلما احتاجوا إليها في أعمالهم اليومية. وعليه ينبغي للأنشطة أن تتوافق مع تطلعات البرلمانيين وأن تتكيف مع سبل عملهم. ورغم أن بعض البرلمانيين يقدرّون النفاذ إلى تحليل معمق لقضايا سياسة عامة معقدة، يفضل العديد منهم النفاذ في الوقت المناسب إلى مواد موجزة تدعم عملهم البرلماني. فعلى سبيل المثال، أثناء مداخلاتهم في المجلس وفي جلسات دراسة التشريعات أو البرامج المقترحة وفي تفاعلاتهم مع ناخبينهم، لا يتمتع البرلمانيون إلا بوقت ضيق لتوجيه رسالتهم أو لطرح أسئلة. وفي إعداد هذه المداخلات، يستند البرلمانيون إلى منتجات موجزة ومباشرة وسهلة الفهم. وينبغي لمرفق البحث أن تقدم منتجات تضم الوقائع الرئيسية التي يمكن أن تساعد البرلمانيين من خلال معلومات «قابلة للاستخدام المباشر».

أنواع التحليل المقدمة

موازنة التحليلين العام والمتخصص

تقدّر قيمة المنشورات العامة والتحليلات المخصصة وتلبي كل منها احتياجات مختلفة. إذ تتألف المنشورات العامة من وثائق أصدرت عامة على أساس استباقي وأتيح لجميع البرلمانيين فضلاً عن الجمهور في بعض الحالات. وأما التحليل المخصص فيصدر عادة بناء على طلب نائب أو هيئة برلمانية. ولا يتاح غالباً إلا للنائب الذي طلبه أو الهيئة البرلمانية التي طلبته.

ونظراً إلى الموارد المحدودة، قد يصعب الاستجابة دائماً لجميع الطلبات الخاصة بهذين النوعين من المنتجات والخدمات. وتحقيقاً للفعالية، سيتعين على مديري خدمات البحث أن يحققوا التوازن بين النوعين استجابةً للأولويات المتباينة عندما لا تكفي الموارد المتاحة لتلبية جميع الطلبات.

رغم أن بعض البرلمانيين يقدرّون النفاذ إلى تحليل معمق لقضايا سياسة عامة معقدة، يفضل العديد منهم النفاذ في الوقت المناسب إلى مواد موجزة تدعم عملهم البرلماني.

مجموعة الدعم التحليلي المقدم في مرفق البحث البرلماني



وفي نهاية المطاف، سيتطلب نطاق التحليل الذي يجريه فريق صغير - مؤلف من أقل من خمسة باحثين مثلاً - توازناً مختلفاً مقارنة بوحدة تتمتع بموارد أكبر بكثير. وأياً كان مستوى الموارد المتاحة، سيرشد تركيز عمل مرفق البحث البرلماني سبل استخدام الموارد البشرية لتلبية احتياجات المستخدمين.

وعندما تتوفر موارد غير كافية لإعداد دراسات تحليلية عامة ومخصصة، ينبغي لمرفق البحث أن يكون واضحاً بشأن الخدمات التي تقدمها سعياً إلى إدارة التطلعات. وكما يرد لاحقاً في هذه الوثيقة، يمكن لميثاق للمرفق يقره رئيس أو أمين عام أن يساعد في إدارة هذه الحالات.

موازنة التحليل الاستباقي والتحليل بناء على الطلب

يرحب بعض البرلمانيين بتلقي معلومات هامة وسهلة الاستيعاب بشأن موضوع يهمهم. بينما يشعر آخرون بأنهم مغمورون بالمعلومات وعليه يتجاهلون أي معلومة لم يطلبوها تحديداً. وسيحتاج مدير و مرافق البحث إلى تحقيق التوازن الملائم وفقاً للتقاليد والثقافة المعتمدة في برلماناتهم ووفقاً لنجاح المواد المنتجة.

وتفادياً لتصور توجيه النقاش العام، تجري بعض المرافق دراسات تحليلية «بناء على الطلب» حصراً. ومن خلال اعتماد ذلك النهج، لا يلبي المرفق إلا طلبات التحليل المحددة التي يقدمها البرلمانيون. ولكن يواجه أسلوب العمل هذا بعض التحديات. فقد يقتصر النفاذ إلى الدراسات التحليلية على طلبها. وإن البرلمانيين الذين يترددون في طلب دراسة تحليلية خشية من أن يُعتبروا غير مؤهلين أو الذين لا يطلبون دراسات تحليلية بشأن موضوعات لا تندرج في نطاق مسؤولياتهم قد يغفلون معلومات قد تفيدهم أثناء تصويتهم على التشريعات المقترحة. وفي غالبية البرلمانات، يتخصص البرلمانيون ويركزون على قضايا محددة. ولكن يصوت البرلمانيون على جميع القضايا التي يتناولها البرلمان أثناء جلساته العامة وقد يُطلب منهم التحدث إلى وسائل الإعلام والمصوتين بشأن قضايا تتجاوز نطاق تخصصهم. وإضافة إلى ذلك، فإن تقديم معلومات بناء على الطلب فقط يغفل إمكانية أن البرلمانيين «لا يعلمون كل شيء» وأنهم قد لا يدركون أن قضايا السياسة العامة المختلفة قد تكون مرتبطة، وعليه لا يعرفون الأسئلة الواجب طرحها.

وتواجه الخدمات «بناء على الطلب» حصراً خطر التأخر عن النقاش وعدم تقديم التحليل في الوقت المناسب. إذ تتبع البرلمانات جداول زمنية يمكن التنبؤ من خلالها ببعض الأنشطة. ويمكن لمرفق البحث أن يتنبأ نوع التحليل الذي سيطلبه البرلمانيون في فترات مختلفة من السنة البرلمانية وقد يصدر بعض الدراسات التحليلية بصورة استباقية. وإن المبادرة بتقديم التحليل سيصبح إصدار دراسة أكثر تعمقاً في الوقت المناسب للأنشطة المزمع تنفيذها. وباستخدام منتجات أعدت بصورة استباقية، يمكن لمرفق البحث أن يبيّن للبرلمانيين أنواع التحليل المتاحة لهم ومجموعة القضايا التي يمكن للباحثين تحليلها. وقد يكون توفير المنتجات على أساس استباقي مفيداً أيضاً بعد انتخاب عام عندما يجهد جزء من المسؤولين المنتخبين توافر خدمات البحث البرلماني.

ويمكن للأنشطة الاستباقية أن تشمل ما يلي:

- منشورات عامة عن الموضوعات المناقشة بصورة متكررة (مثل ملخصات التشريعات المقترحة)؛
- صحائف وقائع عن الموضوعات الهامة للغاية (إذا طلب أكثر من خمسة أو عشرة برلمانيين معلومات عن الموضوع ذاته)؛ وقد يتميز ذلك أيضاً بتقليص الازدواجية في العمل؛
- تحليل خاص لخلفية الأحداث والقضايا بصورة سنوية (مثل وثيقة موجزة توضح النظام الضريبي عندما يحين موعد تقديم الإقرار الضريبي أو ندوات إعلامية قبل صدوق الميزانية السنوية).

وتفادياً للانتقادات الخاصة باختيار الموضوعات وموعد صدورهما، سيكون من الأهمية بمكان ضمان إجراء تحليل متوازن ومراقبة محكمة لجودة المواد. وتناقش الخطوات التي يمكن أن تساعد في ضمان مراقبة الجودة في جزء لاحق من هذه الوثيقة.

ولا يرمي العمل بصورة استباقية إلى توجيه المناقشات الخاصة بقضايا السياسة العامة وإنما يتيح لمرفق البحث تحديد القضايا الناشئة التي يرجح أن يتناولها البرلمان على المدى القصير أو المتوسط.

موازنة السرية والشفافية

سيتعين على واضعي وحدة البحوث أن يوازنوا بين السرية القيمة للبرلمانيين وتطلعات الناخبين في شفافية ممثلهم من البرلمانيين.

ويجب أن يصبح مرفق البحث ملاذاً آمناً حيث يتسنى للبرلمانيين طرح أسئلتهم دون الخوف من الحكم على مدى فهمهم (أو عدم فهمهم) لقضية سياسة عامة. وينتمي البرلمانيون عادة إلى فئات مختلفة من المجتمع سواء أكانت جغرافية أم ثقافية أم مهنية. وعليه، لا يُتوقع أن يكونوا على دراية بجميع الموضوعات التي يتناولها البرلمان.

ومن ثم، فإنهم يقدرّون فرص طرح الأسئلة على المهنيين الذين يسعهم شرح العناصر المختلفة لقضايا السياسة العامة التي يناقشها البرلمان بصورة مبسطة.

وبالنسبة إلى العديد من البرلمانيين، تعدّ سرية تفاعلاتهم مع مرفق البحث عاملاً هاماً ينبغي مراعاته. ومن ثم، يجب على خدمات البحوث أن تحرص على عدم كشف المعلومات التالية للبرلمانيين الآخرين أو لأي طرف خارج عن وحدة البحوث:

- هوية مقدم الطلب؛
- طبيعة المعلومات المطلوبة؛
- صيغة المعلومات المقدمة؛
- الغرض من طلب المعلومات.

وينبغي لموظفي مرفق البحث حصراً أن يلموا بتفاصيل التفاعلات مع البرلمانات. وتعزى أهمية هذه المعلومات بالنسبة إلى الخدمة إلى السببين التاليين:

- ضمان تقديم التحليل الملائم؛
- توثيق التفاعلات بحيث تُبلغ الخدمة بأي طلب تحليل جديد عند الاقتضاء.

وينبغي أيضاً موازنة تطلعات البرلمانيين وضغوط الجمهور. فقد تتعرض مرافق البحث في بعض الولايات التشريعية لضغوط للكشف عن معلومات تخص طلبات البرلمانيين في الحصول على معلومات نتيجة إلى نزعة تحقيق المزيد من الشفافية في شتى أنحاء العالم. ويحاجى في هذا الصدد أنه ينبغي لمرفق البحث، بوصفه كياناً غير حزبي بموله دافعوا الضرائب، أن يتيح أعماله لجميع البرلمانيين بل للجمهور أيضاً.

وتفصح بعض مرافق البحث عن معلومات تخص الطلبات المقدمة إليه بالتوافق مع البرلمانيين مقدمي الطلبات. ويكمن نهج آخر في الإعلان صراحة أن المعلومات الخاصة بالطلب (بما فيها التحليل أحياناً) ستُكشف بعد مرور مهلة معينة. فعلى سبيل المثال، قد تتاح جميع الدراسات التحليلية المخصصة للجمهور بعد مرور ٩٠ يوماً أو عاماً على تقديمها إلى النائب مقدم الطلب أو إذا قرر هذا النائب إتاحتها للجمهور.

وستؤثر ثقافة كل برلمان في سبل تحقيق هذا التوازن وسيحدد الإطار القانوني، في نهاية المطاف، سبل التعامل مع هذه المواد. ففي بعض البلدان مثلاً، يخضع البرلمان للتشريعات الخاصة بحرية تداول المعلومات. وقد يحتاج مرفق البحث إلى اتباع أحكام تشريعية لتحديد المعلومات التي يجوز كشفها والمعلومات الواجب الحفاظ على سريتها. وبالمثل، قد تتطلب بعض المعلومات إجراء تحليل يخضع لشروط سرية. وقد تقتيد طبيعة المضامين التي يمكن كشفها للجمهور بهذه الأحكام.

سيُتّعين على واضعي وحدة
البحوث أن يوازنوا بين السرية
القيمة للبرلمانيين وتطلعات الناخبين
في شفافية ممثليهم من البرلمانيين.



٥ - العمليات

سبل عمل المرفق

يعدّ ضمان الدعم المتعدد الأطراف ودعم السلطات البرلمانية المطلوبين (من خلال التشريع والإجراءات مثلاً) للنفاد إلى الميزانيات، عنصراً أساسياً في عملية إطلاق مرفق بحث برلماني أو تعزيزه. إلا أنّ فهم البرلمانين قد يختلف عن فهم الإدارة بشأن طبيعة الخدمات التي يوفرها هذا المرفق ومداها. لذلك قد يساعد إعداد ميثاق للمرفق في الحد من اللبس من خلال تحديد نطاق الخدمات المتوافرة رسمياً.

اعتماد ميثاق المرفق

ميثاق المرفق هو عبارة عن وثيقة تحدد ما سيلتزم مرفق البحث توفيره لصالح عملائه البرلمانين. ويضم المعايير التي سترشد سبل توفير المنتجات والخدمات. ويوجه عام، سيحدد الميثاق الخدمات المقدّمة، والجهات المنتفعة بها وسبل تزويدها. ويعرض الذيل ألف أمثلة للعناصر التي ينبغي إدراجها في ميثاق المرفق. وتشمل هذه الأمثلة المبادئ التشغيلية ومواصفات ما يندرج، أو ما لا يندرج، في نطاق عمل مرفق البحث. وينبغي أن يوضح هذا الميثاق ما يلي:

- تقدّم خدمات البحث لدعم المهام البرلمانية حصراً؛
- لا يقدم أي دعم لأي برلماني في استكمال تعليمه أو مسيرته الأكاديمية (أو لأي فرد من أفراد أسرته أو موظفيه)؛
- لا تقدّم المشورة المالية أو الطبية أو القانونية.

وتشمل المهام البرلمانية عموماً أنشطة من قبيل اقتراح القوانين والميزانيات والمناقشة بشأنها والموافقة عليها، والنظر في أنشطة الجهاز التنفيذي، وتمثيل الناخبين وتمثيل البرلمان. لذلك سيتغير نطاق الدعم التحليلي وفقاً لأنشطة التي يطالب بها البرلمانون في جلسة برلمانية.

يتيح ميثاق المرفق تحديد نطاق الخدمات المتاحة وإدارة التطلعات.

ويتفادى مرفق البحث عادةً دعم الأنشطة التي قد تعتبر «سياسية»، مثل إعداد الخطابات والرد مباشرةً على الأسئلة التي يطرحها ناخبو البرلمانين. وإنما توفر مرافق البحث الوقائع التي يحتاجها البرلمانين من أجل إعداد خطاب أو صياغة رد على أحد الناخبين. فيتعين على البرلمانين أو على أحد أعضاء مكتبه أن يولي الخطاب أسلوبه ورؤيته أو أن يتفاعل مباشرةً مع الناخب.

فمن خلال جمع المبادئ التشغيلية الأساسية الواردة في ميثاق المرفق، يتسنى للمديرين والموظفين في مرفق البحث أن يضمنوا الاتساق في طريقة تفاعلهم مع العملاء البرلمانين، وإدارة تطلعاتهم. وعند الاقتضاء، يمكن أن يضم ميثاق المرفق تعليقات بشأن أنواع الخدمات وجودتها التي ينبغي توقعها. فعلى سبيل المثال، لن تكون جودة إجابة على سؤال معقد في مهلة ٢٤ ساعة بالجودة نفسها التي يحظى بها تحليل مقارن بشأن موضوع متعدد الجوانب تستنى لمرفق البحث إنجازها في ثلاثة أسابيع. فهناك عموماً اختلاف بين الوقت المتاح لإعداد تحليل وعمق تحليل مسألة ما. ويمكن إعداد مشروع ميثاق المرفق من أجل إطلاع العملاء البرلمانين على هذه الرسالة.

إدارة الطلبات من خلال ميثاق المرفق

يمكن أن يساعد ميثاق المرفق أيضاً في إدارة الطلبات. فكلما ازدادت معرفة البرلمانين بمرفق البحث وازداد اعتمادهم عليه، ازدادت إدارة الطلبات صعوبة. فباعتبار أن جميع البرلمانين سيحفظون بإمكانية الحصول على خدمة البحث بالقدر نفسه، لن تكفي في بعض الأحيان الموارد اللازمة لتلبية جميع الطلبات. ومن ثم سيتعين على مديري مرفق البحث أن يقرروا ترتيب الطلبات التي سيتولاها الباحثون.

ويجب أن تكون المعايير واضحة إذ إن البرلمانين لن يوافقوا جميعاً على الترتيب الذي سيوزع به المديرون العمل، ظناً منهم أن طلباتهم الخاصة يجب أن تعالج أولاً. فالاتساق في توزيع الأولويات أساسي في إدارة هذه المواقف. وعليه، قد يوضح ميثاق المرفق إذا كانت الطلبات الواردة من فريق من البرلمانين، مثل إحدى اللجان، ستحظى بالأولوية مقارنة بالطلبات الفردية.

وإذا كان العمل الذي يضطلع به مرفق البحث مكلفاً من حيث السياسات والبرامج، فقد ينبغي أن يدرج في الميثاق «عتبة للتأثير المالي» مع مراعاة التأثير النقدي المرتقب الذي لن يجري القسم أي تحليل دونه. ونظراً إلى الموارد المحتملة المحدودة التي يحظى بها المرفق، قد يتيح له اعتماد عتبة من هذا النوع التركيز على مبادرات أكثر أهمية.

مشاركة محتوى ميثاق المرفق

قد تود بعض الإدارات البرلمانية تحويل ميثاق المرفق إلى وثيقة رسمية، متاحة لمجموعة من الأشخاص، في حين يرغب آخرون في الإبقاء عليه بوصفه وثيقة داخلية يسترشدون به في عملياتهم. وبالنسبة إلى أولئك الذين يفضلون تحويل ميثاق المرفق إلى وثيقة رسمية، هناك خيارات مختلفة من أجل تحديد الجهة التي تحظى بصلاحيات التحكم في محتواها.

• يمكن أن تستشار مجموعة برلمانين تشرف على حسن سير الإدارة البرلمانية أو أن يطلب منها الموافقة على ميثاق المرفق.

• يمكن أن يفوض رئيس أو أمين عام فيما يتعلق بميثاق المرفق.

ويمكن مشاركة ميثاق المرفق مع البرلمانين توكيلاً لمزيد من الشفافية وسعيًا إلى إدارة التطلعات.

وأما بالنسبة إلى الولايات التشريعية ذات التاريخ في توفير خدمات البحث، فقد لا يكون ميثاق المرفق ضرورياً لإعلام البرلمانين بنطاق الخدمات المتوفرة. إلا أنه يجب على الإدارة أن تجد وسيلة لجمع العناصر الأساسية التي ينبغي إدراجها في الميثاق ومشاركة هذه المعلومة مع البرلمانين الجدد لدى دخولهم البرلمان.

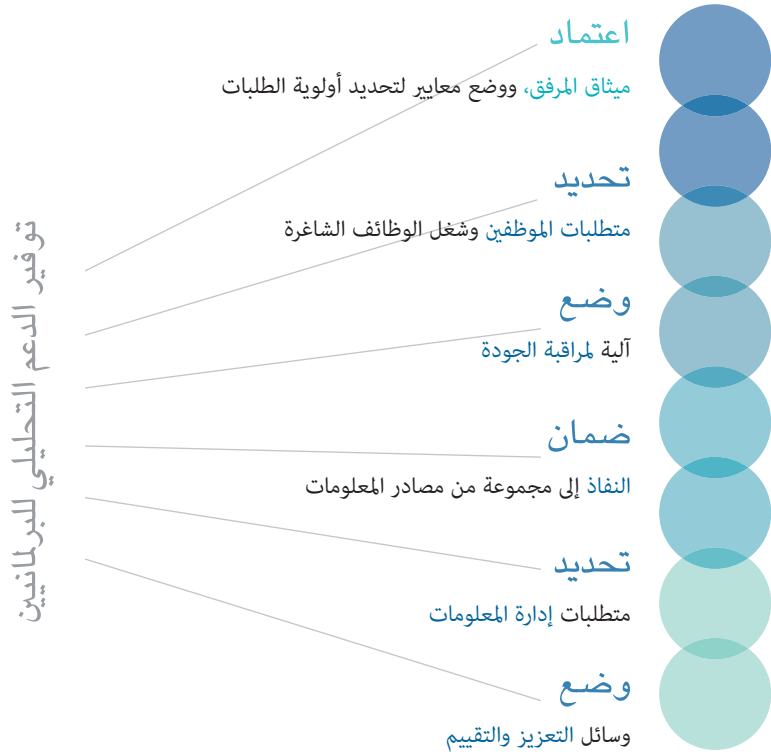
وإن اعتبر ميثاق المرفق وثيقة داخلية حصراً، فقد يكون أيضاً أداة إعلامية من شأنها توجيه الموظفين الجدد الذين سيتولون الخدمات البحثية. كما يساعد ميثاق المرفق الموظفين الجدد على تعلّم المبادئ التشغيلية وقيم المنظمة بصورة سريعة، واعتماد سلوك يتناسب مع التقليد المتبع في مرفق البحث البرلماني.

جهات توفير الخدمات

تحدّد الموارد المتاحة للمرفق مجموعة المنتجات والخدمات التي يوفرها مرفق البحث لعملائه البرلمانيين. ويتطلب تحقيق الفعالية في المرفق الاستعانة بموظفين مؤهلين، والاطلاع على مجموعة من الكتب والمنشورات وقواعد البيانات، وإدارة المعلومات والدعم التكنولوجي. ويعرض الشكل (٤) العناصر الأساسية المطلوبة لإدارة مرفق البحث.

الشكل (٤)

إنشاء مرفق البحث البرلماني المرحلة ٢ - تحديد سبل عمل مرفق البحث



وتكتسي نوعية الموظفين المعيّنين أهمية أساسية في إنشاء مرفق بحث برلماني ناجح أو توسيعه. وقد يميل البعض إلى توظيف أشخاص استناداً إلى «معارفهم». ولكن سيبيئ ذلك لمصادقية مرفق البحث إذا لم يتحلّ الموظفون الجدد بالخبرة المهنية اللازمة للقيام بالعمل اللازم. ويتفاهم هذا الوضع في حال كان الموظفون برلمانيين سابقين أو أقرباء لبرلمانيين أو لأصحاب القرار الإداريين، فيؤدون إلى خفض الثقة في حيادية مرفق البحث.

ولا شك في أن القطاع الخاص أو أرباب عمل يتنافسون بشدة على الموظفين ذوي الكفاءة العالية. وقد تعجز البرلمانات عن عرض الأجور نفسها التي يقدمها القطاع الخاص. ومن ثم يجب ألا يركز التوظيف على الخلفية

تكتسي نوعية الموظفين المعينين أهمية أساسية في إنشاء مرفق بحث برلماني ناجح أو توسيعه.

المهنية فحسب بل على المهارات أيضاً. فالمعارف يمكن أن تكتسب في جميع الوظائف، إلا في الوظائف الأكثر تخصصاً. ولذلك يعد التدريب عنصراً هاماً في تطوير خدمات مرفق البحث من أجل تحسين النوعية واستبقاء الموظفين.

وفضلاً عن ذلك، تعدّ القوة العاملة الثابتة مصدر إفادة للعملاء البرلمانيين، حيث أن الموظفين الباحثين يكتسبون المعارف البرلمانية تدريجياً، فيوفرون للبرلمانيين التحليلات التي تتناسب على نحو أفضل مع متطلبات العمل البرلماني.

اختيار خلفيات مهنية متنوعة

إن إعداد القوانين وإدارة اقتصاد البلاد أمران هامان بالنسبة إلى جميع البرلمانيين عملياً. لذلك وبما أن جميع الخدمات قد تحظى بموارد محدودة في البداية، يتيح البدء بتوظيف محللين حائزين شهادات في الحقوق أو العلوم الاقتصادية أن يستجيب المرفق على نحو أسرع للحاجات الملحة إلى الدعم التحليلي.

وإذ يكتسب مرفق البحث مصداقية ويبدأ العملاء البرلمانيون في توقع المزيد منه، قد يُمنح القسم المزيد من الموارد. وقد يسعى المديرون لاحقاً إلى توظيف أشخاص يتمتعون بخلفيات مهنية أكثر تنوعاً، تشمل مثلاً العلوم الاجتماعية أو إدارة الأعمال الدولية أو الإدارة العامة أو إدارة الموارد الطبيعية أو الدراسات البيئية. فالقوة العاملة التي تحظى بخبرة مهنية متنوعة تتيح للقسم معالجة طلبات في مجالات متعددة. وقد تساعد حافظة المسائل التي كلفت بها اللجان الدائمة في تحديد طيف المسائل الأكثر شيوعاً التي تتناولها المناقشة بين البرلمانيين والخلفية المهنية المطلوبة للاضطلاع بالعمل التحليلي المتصل بها.

يتيح البدء بتوظيف محللين حائزين شهادات في الحقوق أو العلوم الاقتصادية أن يستجيب المرفق على نحو أسرع للحاجات الملحة إلى الدعم التحليلي. وإذ يكتسب مرفق البحث مصداقية ويبدأ العملاء البرلمانيون في توقع المزيد منه، قد يُمنح القسم المزيد من الموارد. وقد يسعى

وأمّا المسألة الأخرى التي ينبغي مراعاتها لدى اختيار نوع الباحثين الذين يجب توظيفهم فهي طبيعة العمل المطلوب إنجازها. ففي بعض البرلمانات مثلاً، يحق للجهاز التنفيذي وحده أن يقترح مشروعات القوانين، في حين يحق للبرلمانيين فقط، في برلمانات أخرى، أن يقترحوا مشروعات القوانين التي تتعلق بمجموعة كبيرة من المسائل. وفي هذا النظام، قد يحتاج البرلمانيون إلى مؤهلات تحليلية أكثر شمولاً بغية تحديد الاقتراحات بشأن السياسات التي يرغبون في تحويلها إلى تشريع بصورة أفضل.

المديرون لاحقاً إلى توظيف أشخاص يتمتعون بخلفيات مهنية أكثر تنوعاً

وإضافة إلى ذلك، سيرمي مديرو مرافق البحوث إلى تحقيق توازن بين الموظفين الذين يتمتعون بخبرة معمقة في المواضيع التي تستقطب اهتمام البرلمانيين أكثر من سواها، والموظفين الذين بوسعهم تولي مسائل عديدة، وإن كانوا يتمتعون بقدر أقل من الخبرة المعمقة.

وطلب مهارات مهنية كشرط للتوظيف يساعد في إضفاء مصداقية على وحدة البحث. وإذا أمكن، يحظى الموظفون الحائزون شهادات جامعية بمعاملة تفضيلية. ويمكن أن يعتمد القسم أيضاً على المتدربين والطلاب لاستكمال عمل موظفي البحوث المهنيين.

وأخيراً، يسهم الموظفون القادرون على العمل بلغات معترف بها عالمياً في إثراء المرفق. فمن خلالهم، يصبح المرفق أكثر قدرة على إنجاز تحليلات مقارنة تتعلق بقضايا تبحثها بلدان عديدة وعلى إدماج بحوث مستمدة من مصادر دولية في هذه التحليلات.

البحث عن الكفاءات والقيم الأساسية

تعدّ المهارات المهنية جانباً واحداً فقط من الخصائص التي ينبغي للمدير أن يبحث عنها لدى تعيين موظفي البحوث. إذ تتساوى أهمية النهج المعتمد في العمل بأهمية المؤهلات الدراسية. وتشمل الكفاءات الأساسية التي يبحث عنها المديرون في تعيين الموظفين عموماً ما يلي:

- القدرة على التواصل ببساطة، شفهيًا وخطياً؛
- القدرة على توليف الأفكار المعقدة؛
- القدرة على العثور على المعلومات المناسبة واستخراجها؛
- معرفة منهجيات البحث؛
- القدرة على تقديم التحليل بصورة متوازنة؛
- القدرة على التفاعل مع البرلمانيين بحيادية؛
- الوعي السياسي وفهم الثقافات السياسية والعملية السياسية؛
- فهم القوانين والنظم القانونية والعملية التشريعية؛
- فهم ثقافة خدمة العملاء؛
- القدرة على التكيف؛
- القدرة على التفاوض مع العملاء وفصّ النزاعات؛
- المهارات التكنولوجية.

وتتأثر مصداقية مرفق البحث البرلماني أيضاً بالقيم التي يلتزم بها الموظفون. إذ إن القيم، مثل عدم التحيز واستخدام معلومات موثوق بها والحفاظ على سرية التبادلات مع البرلمانيين والمهنية التي تتجلى من خلال التفاعلات والمواد التحليلية، تسهم كلها في تعزيز احترام مرفق البحث.

وفي بعض البرلمانات، قد يطلب من موظفي البحوث أن يكونوا حاضرين شخصياً خلال اجتماعات اللجنة أو جلسات المجلس من أجل إيضاح المسائل المتعلقة بمشروعات القوانين التي تناقش. ورغم أن الكلمة تعطى فقط للنواب في هذه الجلسات، فقد يُطلب من موظفي البحوث أن يقدموا تحليلات أو شروحات مباشرة إلى البرلمانيين خلال المناقشات. ومن الهام بالنسبة إلى موظفي مرفق البحث البرلماني أن يحرصوا مداخلاتهم بمشاركة الوقائع التي تسترشد بها المناقشة البرلمانية دون الدخول فيها. وإضافة إلى ذلك، قد يمتنع الباحثون عموماً عن الدخول في مناقشة مع المعلقين (أي البرلمانيين ووسائل الإعلام والجمهور) الذين قد يسعون إلى إسقاط سياسات على أساس العمل التحليلي الذي أجراه الباحثون.

والامتناع عن الانخراط في المناقشة أمر صعب بالنسبة إلى الباحثين المعنيين بالعمل الاستقصائي لصالح النواب. فإذا كان للنواب السلطة في إجراء التحقيقات، فيمكنهم أن يلجأوا إلى قيم البحوث لمساعدتهم في إعداد الأسئلة. وفي هذه الحالات، يكون من غير الكافي حصر التحليل بمجرد اختصار لطيف وجهات النظر. والهدف إذاً لا يكون توفير طيف من وجهات النظر متوازن من شأنه مساعدة البرلمانيين في الاضطلاع بدورهم الاستقصائي.

استبقاء الموظفين الجيدين

يجب أن يقترن توظيف الموظفين الجيدين ببعض الأنشطة التي من شأنها استبقاء المحللين الأقوياء الذين استقدمهم المرفق. ويجب أن تبذل الجهود في سبيل إدارة المسيرة المهنية لهؤلاء الموظفين، بغية ضمان التحديث المستمر لمهاراتهم.

ومع مرور الوقت، يحتاج الموظفون إلى توسيع نطاق معارفهم والحصول على فرص تتيح لهم مواكبة التطورات الأخيرة التي طرأت في مجال تخصصهم. وسيشعرون على الأرجح بالحاجة إلى تعلم تقنيات جديدة من أجل إجراء التحليل أو الإفصاح عن نتائج تحليلاتهم. كما سيدعون إلى تعزيز قدراتهم إذ تلقى على عاتقهم مسؤوليات إضافية أو حين يتعين عليهم استخدام أدوات جديدة لإنجاز عملهم.

وقد ينزع بعض الموظفين طبيعياً إلى البحث عن معارف جديدة أو تعلّم استخدام أدوات جديدة بمفردهم. أما آخرون فقد لا يملكون الموارد ولا الوقت للقيام بتدريب خارج إطار العمل. ولكن قد يكون هؤلاء الأفراد موظفين جيدين ومن المجدي الاستثمار في تدريبهم. إذ سيؤدي ذلك التدريب إلى تعزيز مستوى إنتاجيتهم.

ويجب على مرفق البحث أن يخصص بعض الموارد الرامية إلى المساعدة على إبقاء مهارات الموظفين مواكبة للعصر. ولا يحتاج جميع الموظفين إلى نوع التدريب نفسه. فالبعض يستفيد من حضور المؤتمرات بينما يكتسب آخرون المزيد من خلال حضور حصص فردية. وفي بعض الحالات، التدريب في المنظمة نفسها لمجموعة من الموظفين أو حتى تنفيذ برامج تعليمية، قد يلبي الحاجات بصورة أفضل. ويفضّل غالباً اعتماد نهج قائم على مزيج من الخيارات إذا كان الهدف مواءمة حاجات الموظفين مع حاجات مرفق البحث.



©AFP/Picture Alliance/Karsten Lemm

٦- مكونات الخدمة

سبل ضمان مراقبة الجودة

قد تتأثر مصداقية مرفق البحث مباشرة وسمعة البرلمان بصورة غير مباشرة إذا افتقر تقييم قضايا السياسة العامة للدقة اللازمة. إذ قد تؤدي نسبة ضئيلة من العجز عن تلبية التطلعات أو ظهور خلل في الدراسات التحليلية إلى أزمة ثقة. وعليه، يكتسي تنفيذ أنظمة داخلية لتطبيق نوع من مراقبة الجودة على المنتجات المقدمة إلى البرلمان أهمية حاسمة.

وينبغي الحرص على تقديم منتجات قائمة على الأدلة ومستمد من مصادر موثوق بها ومتوازنة. وينبغي للبرلمانيين الذي ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة أن يقدروا الدراسة التحليلية التي تقدم لهم - إذ سيؤدي ذلك إلى تقدير مرفق البحث. وقد يتطلب تحديد الصيغة الملائمة ومستوى التفاصيل الملائم لتعزيز الثقة في الأعمال التي يصدرها مرفق البحث عدة تجارب.

اعتبارات الجودة

ينبغي للمواد أن تكون:

- قائمة على الوقائع
- مستمدة من مصادر موثوق بها
- متوازنة

وبحسب حجم المرفق، قد ترجع مسؤولية استعراض جودة تلبية الطلب إلى أحد كبار الباحثين أو مدير أو حتى مدير لمراقبة الجودة. ولكن تعدّ جودة العمل، في نهاية المطاف، مسؤولية مشتركة بين المحلل الذي يعد المواد والمشرف الذي يأذن بإصدارها للعميل البرلماني. ومن ثم، ينبغي لمرفق البحث أن يضع أدوات، مثل قوائم الأهداف، وأن ينظم دورات تدريبية لضمان إدراك موظفي الخدمة للتطلعات الخاصة بالدراسات التحليلية التي تُعدّ ذات حجية وغير حزبية. وترد في الدليل بأمثلة للعناصر الواجب إدراجها في قائمة الأهداف. وإضافة إلى ذلك، ستساعد الأدلة الداخلية التي توفر معلومات عن نطاق المضمون والصيغة التي ينبغي استخدامها في مختلف

قد تؤدي نسبة ضئيلة من العجز عن تلبية التطلعات أو ظهور خلل في الدراسات التحليلية إلى أزمة ثقة.

المنتجات التحليلية الباحثين على وضع موارد تتماشى مع المعايير المتوقعة من مرفق البحث. وتخص هذه المعلومات مثلاً الحجم المتوقع للمنتجات المختلفة ونوع المعلومات الواجب تقديمها وسبل الإشارة إلى المواد المرجعية. وإن هذه الأدلة مفيدة بوجه خاص بالنسبة إلى الموظفين الجدد الذي يتعلمون ويعتمدون أساليب تتسق مع الممارسات المعتمدة في مرفق البحث.

وقد يواجه الباحثون، بوصفهم موظفين في الإدارة البرلمانية يهتمون بالمناقشات البرلمانية، صعوبات في إجراء دراسات تحليلية متوازنة. ونظراً إلى مشاركة البرلمانيين في مناقشات عديدة بشأن قضايا السياسة العامة، فقد تصبح لديهم آراء خاصة بشأن القضايا التي يتناولها البرلمان. وتجنباً لأي مساس بالثقة في الدراسة التحليلية المقدمة، يجب عليهم التحقق من عدم تأثير آرائهم الشخصية في عملهم. ومن ثم، فإن وضع معايير جودة للمنتجات الإعلامية وتطبيقها بفعالية يكتسيان أهمية حاسمة في نجاح مرفق البحث.

وأما في البرلمانات التي تعمل بأكثر من لغة، يجب إيلاء الانتباه إلى تطابق المعلومات في اللغات المختلفة. وقد يحتاج مرفق البحث إلى الاعتماد على مترجمين ومحررين لضمان أن المواد المقدمة باللغات المختلفة تنقل المعلومات ذاتها بغض النظر عن اللغة المستخدمة.

ومن الأهمية بمكان أن يراعى احترام حق المؤلف وحقوق الترخيص. إذ إن انتقال الملكية الأدبية واستخدام المواد دون ترخيص يعدان انتهاكاً للقانون في عدد كبير من البلدان. وإضافة إلى ذلك، تقلل هذه الأنشطة من مصداقية مرفق البحث.

العناصر الداعمة للخدمة

مجموعة الوثائق

تحقيقاً للفعالية، يحتاج الباحثون إلى النفاذ إلى المعلومات. وستؤدي المكتبات البرلمانية دوراً رئيسياً في سياق مختلف مصادر المعلومات المتاحة. إذ إن أمناء المكتبات يلعبون بسبل وضع مجموعة الوثائق التي تلبي احتياجات العملاء البرلمانيين وإدارتها. وسيستخدم الباحثون البرلمانيون عادة هذه المجموعة بصورة مستفيضة.

وإن وُضعت مكتبة برلمانية قبل مرفق البحث، فقد يتعين تحديث مجموعة الوثائق لتلبية احتياجات الباحثين البرلمانيين. وفيما يخص مضمون هذه المجموعة، تجدر الإشارة إلى الاعتبارات التالية:

- يجب أن تضم مجموعة الوثائق معلومات مجدية وذات حجية. ويجب مراعاة احتياجات مرفق البحث عند وضع هذه المجموعات وشراء قواعد البيانات واستحداث الخدمات. ومن المرجح أن تركز هذه المجموعة على القانون والتاريخ والعلوم السياسية، وقد يفيد كذلك إدراج وثائق للمنظمات الدولية التي يتفاعل معها البرلمان (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أو صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي) أو من البلدان/ الكيانات التي أقامت معها صلات رسمية (مثل الاتحاد الأوروبي).
- ويحتاج الباحثون إلى منشورات أكاديمية ومهنية متخصصة للغاية؛ وإلى منشورات دورية ذات جدول نشر منتظم على هيئة تقارير أو نشرات إخبارية؛ ووثائق تقنية وقانونية.
- ويحتاج الباحثون غالباً إلى بيانات تاريخية لإبراز الدورات الطويلة الأجل (البيانات الاقتصادية والإحصائية مثلاً) ومن ثم سيتعين مواصلة نشر بعض المجموعات.
- ويتطلب الباحثون والمستخدمون البرلمانيون، الذي يحللون مجالات مواضيعية جديدة بالنسبة إليهم، النفاذ إلى كتابات موجهة إلى غير الخبراء، كالمواد المرجعية العامة والصحف والمجلات والمقالات الصحفية والبحوث. ومن الأهمية بمكان الحصول على وثائق تتلاءم مع تنوع المستخدمين نظراً إلى أن المحللين ذوي الخبرة في مجال بعينه قد يُطلب منهم التوصية بقراءة مواد ملائمة لاستكمال ما أصدره للنواب.

تحقيقاً للفعالية، يحتاج الباحثون إلى النفاذ إلى المعلومات. وستؤدي المكتبات البرلمانية دوراً رئيسياً في سياق مختلف مصادر المعلومات المتاحة.

- وسيتعين كذلك تحديد مجموعة جوهرية من الكتب المرجعية، كنقطة انطلاق، لمساعدة الباحثين على تلبية الطلبات الخارجة عن مجالات اختصاصهم.
- ويجب أن يكتنف وضع هذه المجموعة اتصال فعال بين مديري المجموعة والباحثين لضمان أفضل استخدام للأموال المتاحة لخدمات البرلمانيين. ويعني ذلك تحديداً ما يلي:
- يجب للمجموعات الوثائقية التي يستخدمها الباحثون أن تكون متاحة في موقع ملائم سواء أكانت مطبوعة أم إلكترونية. وقد يشمل ذلك الاحتفاظ بنسخ مطبوعة والحصول على تراخيص للبيانات المطلع عليها بصورة متكررة.
- وستقوم أهمية المجموعة بالنسبة إلى الباحثين على تشاور منتظم بين أمناء المكتبات المسؤولين عن وضع المجموعة والباحثين بحيث يتسنى للأمناء فهم الاحتياجات الخاصة بالباحثين على نحو أفضل والاطلاع على مجالات الدراسة الجديدة الناشئة.
- ومن المهم بالنسبة إلى أمناء وضع المجموعة الوثائقية الذين يدعمون عمل مرفق البحث البرلماني أن يحافظوا على إلمامهم بالأحداث الراهنة بغية التماس الموارد اللازمة لتناول الموضوعات الناشئة التي قد تكون ممثلة دون النصاب في المجموعة العامة للمكتبة.
- وينبغي لأمناء المكتبات أن يبلغوا الباحثين بالمقتنيات في مجالاتهم البحثية عندما تُدرج كتابات جديدة في المجموعة.
- وينبغي لمجموعة الوثائق أن تظل متوازنة وأن تركز على احتياجات النواب ومرفق البحث ككل عوضاً عن الاسترشاد بالمصالح أو الرغبات الشخصية للباحثين الأفراد.

ينبغي ألا تركز المكتبات البرلمانية كثيراً على المقتنيات المادية وإنما على القدرة على النفاذ بسرعة إلى المعرفة والخبرات. وتحقيقاً لذلك، ينبغي للمكتبات البرلمانية أن تستفيد من إمكانيات التكنولوجيا.

البيئة الرقمية

- تزداد أهمية القدرة على الحصول على معلومات هامة. ولذلك ينبغي ألا تركز المكتبات البرلمانية كثيراً على المقتنيات المادية وإنما على القدرة على النفاذ بسرعة إلى المعرفة والخبرات. وتحقيقاً لذلك، ينبغي للمكتبات البرلمانية أن تستفيد من إمكانيات التكنولوجيا^١.
- وإن الميل إلى الصيغ الرقمية سيعود بفوائد كبيرة على مرفق البحث، نظراً إلى أن المجموعة المطبوعة للمكتبة قد تُحفظ في عدة مواقع وقد لا تتوافر فوراً. وإن التراخيص، التي تتيح للعديد من المستخدمين المتنافسين الحصول على المواد، تيسر النفاذ الأسرع والأوسع نطاقاً لموارد المكتبات. وعندما يتطلب جمع المعلومات وقتاً أقل، يتسنى للباحثين تقديم عملهم إلى العملاء البرلمانيين على نحو أسرع.
- ويمكن للقدرة على رقمنة الوثائق المدرجة في الملك العام بناء على الطلب أن تكون مفيدة جداً للباحثين الذين يعملون في لجان برلمانية. ومن خلال الرقمنة، يمكن توزيع نسخة مطبوعة واحدة من أحد عناصر المجموعة في الوقت ذاته على جميع أعضاء اللجنة.
- ويمكن للباحثين والنواب على حد سواء أن ينتفعوا بالقدر المتزايد من المواد المرقمنة المتاحة، والتي تشمل المواد الحكومية والمعلومات المفتوحة والبيانات المفتوحة ومجموعات البيانات الكبيرة وأدوات الإدارة التجارية المتقدمة التي تتيح التنقيب عن البيانات على نطاق أوسع.

١ متاح للمكتبات البرلمانية فرص استخدام التكنولوجيا لتحسين خدماتها بحيث تفيد المؤسسة البرلمانية ككل. وتوفّر لمحات عامة للبرمجيات والأنظمة والخدمات التي يمكن للمكتبات البرلمانية أن تعتمد عليها في دليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكتبات البرلمانية الذي أعده المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات وأصدره في عام ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: <http://www.ipu.org/english/handbks.htm#ict>.

ويمكن للمكتبات البرلمانية أن توفر النفاذ إلى مصادر المعلومات هذه. ويجدر التذكير بأنها توفر النفاذ إلى مهنيين في مجال إدارة المعلومات مثل أمناء المكتبات. ورغم ازدياد قدرة الباحثين على الحصول على المعلومات بأنفسهم، فينبغي ألا يترددوا في التعاون مع أمناء المكتبات لتعظيم الاستفادة من بحوثهم المعلوماتية. إذ يُلجأ أساساً إلى الباحثين للاستفادة من مهاراتهم التحليلية عوضاً عن قدراتهم على إدارة المعلومات.

ولكن للأسف يمكن للصيغ الرقمية أن تؤدي إلى بعض الصعوبات. إذ إن المنتجات الرقمية تباع عادة بسعر أعلى من المنتجات المطبوعة. وقد تمنع التراخيص والقيود التكنولوجية، مثل اشتراط الدفع قبل الانتفاع بالمواد، المكتبة من إعادة توزيع المضامين وإتاحتها على نطاق واسع للمستخدمين وللمكتبة وللباحثين. وتقوم غالبية المنتجات الرقمية على اشتراكات، ما يثير القلق إزاء تأثير عدم حفاظ المكتبة على النفاذ إلى هذه المنتجات في المجموعات الوثائقية في المستقبل.

وتمارس ضغوط متزايدة، ترجع جزئياً إلى تصور أنه يمكن الحصول بسهولة على المواد في بيئة رقمية، على البرلمانيين كي يتمكنوا من النفاذ إلى معلومات ومجموعات بيانات يمتلكها الجهاز التنفيذي سواء أكانت إلكترونية الصيغة أم لا. وأدرجت بعض البلدان أحكام للنفاذ في الحقوق التشريعية للبرلمان ما يزيد من نفاذ مرفق البحث إلى قواعد البيانات الإحصائية التي يمتلكها الجهاز التنفيذي. ولكن يعتمد العديد على ترتيبات أقل رسمية تكون غالباً صعبة الإنفاذ ما يقلص من فرص النفاذ إلى المواد.

إدارة المعلومات

قد يجري مرفق بحث برلماني نشط العديد من التعاملات الفردية مع العملاء البرلمانيين. وتحقيقاً للاتساق في معاملتها مع العملاء والدراسات التحليلية، يرحب أن يحتاج مرفق البحث إلى إجراءات داخلية لإدارة المعلومات التي تقدمها.

رصد الطلبات

سيحتاج مرفق البحث إلى رصد الطلبات من حيث نوع التحليل والعميل والأجل فضلاً عن تفاصيل الخدمة الفعلية المقدمة. وستحتاج أيضاً إلى تفادي ازدواجية الجهود من خلال ضمان الحفاظ على سجلات جيدة للدراسات التحليلية التي أجريت بغية تعظيم الاستفادة من مواردها عن طريق تغيير أو تطوير المواد التي أصدرتها (عند الاقتضاء). ومن ثم، قد يكون نظام إلكتروني لطلبات العملاء وإدارة السجلات إحدى الأدوات التي يستخدمها مرفق البحث لدعم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وكما ذكر في القسم السابق، إذا التزم مرفق البحث بمبدأ السرية التامة في خدمة العملاء البرلمانيين، فإنها ستحتاج أيضاً إلى النظر في اعتماد تدابير تحول دون الكشف العفوي عن المعلومات. وقد يتعين إدماج حقوق النفاذ وقواعد إدراج المعلومات في الملك العام في تصميم نظام إدارة المعلومات الداخلي. وإن القدرة على أتمتة الضمانات والتحذيرات تساعد في الحد من احتمالات حدوث أخطاء في إدارة سرية المعلومات.

وضع نظام داخلي لإدارة الملفات

تتجاوز متطلبات إدارة المعلومات نطاق التعاملات مع العملاء البرلمانيين. فمع مرور الوقت، قد يصبح مرفق البحث الذاكرة المؤسسية للعمل التحليلي للبرلمان. وإن الحفاظ على سجلات جيدة للدراسات التحليلية التي أجريت على مدار السنوات الماضية قد يكتسي أهمية حاسمة لتعزيز المصداقية والمساءلة العامة لمرفق البحث. وإذا كان مرفق البحث قادراً على تقديم معلومات، بصورة موثوق بها وغير حزبية، عن العمل التحليلي الذي أجرته البرلمانات السابقة، فإنه سيعزز الخدمات التي يقدمها.

قد يكون نظام إلكتروني لطلبات العملاء وإدارة السجلات إحدى الأدوات التي يستخدمها مرفق البحث لدعم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

وينبغي لمديري مرفق البحث أن يتشاوروا مع مهنيي إدارة المعلومات، مثل أمناء المكتبات، بشأن سبل وضع نظام داخلي لإدارة الملفات بغية ضمان النفاذ إلى العمل التحليلي واسترجاعه بسرعة وفعالية. وكلما ازداد حجم هذه الهيئة على مدار السنوات، تطلبت الأداة المختارة إدماج تصنيف سهل الاستخدام وما يتصل به من قدرة على البحث.

وإن مهنيي إدارة المعلومات، الذي يلمون عادة بالمنصات الرقمية المخصصة للمكتبات، قادرون غالباً على تقديم النصح بشأن أفضل برمجية لإدارة المعلومات. فعلى سبيل المثال، تتوافر عدة برمجيات مفتوحة المصدر لإدارة الوثائق، ولكن قد تفرض بعض قطاعات تكنولوجيا المعلومات في البرلمانات قيوداً بسبب بعض الشواغل الأمنية للقطاع. ومن المرجح أن يتمكن مهنيو إدارة المعلومات من تحديد المتطلبات والحلول الممكنة.

سبل تعزيز مرافق البحوث وتقييمها

قد يعرب برلمانيون عن اهتمامهم بخدمات البحوث ولكن لا ينبغي التوقع منهم أن يمتلكوا الوقت والموارد والمعارف اللازمة للعثور على ما هو متاح لهم. وعليه يجب على مرفق البحث أن ينظر في سبل إتاحة منتجاته وخبراته للبرلمانيين وموظفيهم.

وإن الأنشطة المتعلقة بتسيير الجلسات العامة واجتماعات اللجان الدائمة منظمة للغاية. ويجب على البرلمانيين أن يسعوا بصورة استباقية إلى التفاعل مع الموظفين العاملين في الخدمات الإجرائية بغية المضي قدماً في أي مسألة يرغبون في طرحها أثناء الجلسات العامة أو اجتماعات اللجنة. ومن جهة أخرى، تعمل مرافق البحوث في بيئة أكثر تنافسية حيث يمكن أن تُستمد الإسهامات التحليلية من مصادر متعددة داخلية وخارجية عن البرلمانات. وعليه، يجب على مرفق البحث أن يبذل جهداً خاصاً لضمان أن منتجاته وخدماته تُعرف بأنها تتألف حصراً من معلومات متوازنة وغير حزبية يسهل النفاذ إليها والتعرف عليها كوثائق لمرفق البحث البرلماني.

في العديد من الحالات، يعتبر عرض يمزج بين النص والصور والعناصر الصوتية المرئية أفضل صيغة.

إزكاء الوعي

تنظم غالبية البرلمانات أنشطة توجيهية خاصة للنواب الجدد بعد انتخاب عام. ومن خلال الدورات التدريبية الخاصة والندوات ومعارض الخدمات والأيام «الاحتفالية/الترحيبية» الخاصة أو الزيارات الفردية، تقدّم إلى النواب معلومات بشأن الخدمات والدعم المتاحة لهم لأداء واجباتهم البرلمانية. وبالمشاركة في هذه الأنشطة، يمكن لمرفق البحث أن يشرع في إزكاء الوعي بمنتجاتها وخدماتها.

وإذا كانت الإدارة البرلمانية لا توفر أنشطة توجيهية، تعين على مرفق البحث أن يعدّ مواد توجيهية تبين نوع الخدمات المتاحة للبرلمانيين ومجموعة المنتجات المقدمة والمبادئ التي تنظم عملها ومعلومات عن سبل التواصل مع مرفق البحث. فعلى سبيل المثال، قد تشمل هذه المعلومات أوقات العمل وأرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني والروابط على الشبكة الداخلية والمواقع الإلكترونية التي يمكن العثور فيها على مواد بحثية. ورغم أن هذه المواد ستكون أكثر استخداماً خلال الأسابيع التالية لأي انتخاب، فإنها ستكون مفيدة خلال كامل ولاية البرلمان.

صورة المرفق

يجب أن يتسم شكل منتجات مرفق البحث ومظهرها بالجاذبية. وينبغي لمرفق البحث أن يعتمد «شكلاً ومظهراً عادياً» في منتجاته. وسيساعد وجود نمط وشكل وشعار يحدد بوضوح أن المنتجات صادرة عن مرفق البحث في جهود توسيم الخدمة. وإن اعتماد قوالب محددة للمنتجات البحثية سيساعد في تحديد وتطبيق هوية بصرية معيارية لمرفق البحث.

وفي بعض البرلمانات، قد توضع الهوية البصرية للإدارة البرلمانية بأكملها ووثائقها البرلمانية الرسمية، ما سيمنع مرفق البحث من اعتماد هويتها البصرية الخاصة. ومع ذلك وفي ظل هذه الظروف، يمكن عامة استخدام رؤوس الصفحات والعناوين والحواشي للإشارة بوضوح إلى أن المنتجات صادرة عن مرفق البحث البرلماني. ومع مرور الوقت وباشتتار صدور المنتجات عن مرفق البحث، قد يساعد الشكل والمظهر على تحديدها كمواد مهنية وغير حزبية.

مضمون سهل الاستخدام

لا يمكن إزكاء الوعي من خلال التوسيم إلا بالاستناد إلى صورة المرفق فقط. إذ تعد جودة المضمون وسهولة استخدام البرلمانيين للمواد مزايا أساسية.

ويتزايد وقت البرلمانيين ضيقاً. وعليه، فإنهم يتوقعون أن تقدم المعلومات بصورة سهلة الاستخدام تشمل عناصر بيانية مثل الجداول والرسوم البيانية والصور عند الإمكان. وقد تعد الأفلام التصويرية والإذاعية صيغتين جيدتين لنقل المعلومات. وفي العديد من الحالات، يعتبر عرض مزج بين النص والصور والعناصر الصوتية المرئية أفضل صيغة. ونظراً إلى رغبة غالبية البرلمانيين في الاطلاع على مواد موجزة وسهلة الاستيعاب، تكمن الصعوبة في عرض المحتوى بطريقة تتيح للمستخدمين فهم الجوانب الحرجة للقضايا بسرعة.

يسر النفاذ

كقاعدة عامة، ينبغي أن يسهل النفاذ إلى المعلومات بشأن الخدمات والمنتجات التي يقدمها مرفق البحث في الوقت المناسب.

ويمكن استخدام تحليل للأدوات التي يستخدمها البرلمانيون في أنشطتهم اليومية لتحديد سبل تسويق مرفق البحث وتوزيعه لخدماته ومنتجاته. وينبغي لتلك الخدمات والمنتجات أن تتاح حيث يقضي البرلمانيون وقتهم.

- إنشاء كشك أو مكتب بالقرب من المقصف أو غرفة القراءة التي يستخدمها البرلمانيون وموظفو البرلمان قد يكون فكرة جيدة. وإن إتاحة المنشورات البحثية في هذه الأماكن في شكل مطبوع أو إلكتروني، وتوفير موظفين للرد على الأسئلة إن أمكن الأمر، قد يساعد في إزكاء الوعي بشأن الخدمات المقدمة.
- تمتلك غالبية الإدارات البرلمانية مواقع داخلية وخارجية عامة. وينبغي إتاحة المنتجات ذات الطابع العام التي يعدها مرفق البحث البرلماني على هذه المواقع الإلكترونية.
- إصدار نشرة إلكترونية منتظمة عن المنتجات البحثية الجديدة مع توفير روابط إلى المنشورات الإلكترونية وما يتصل بها من معلومات بغية تيسير النفاذ إلى منتج بعينه فضلاً عن إزكاء الوعي بشأن الخدمات ككل.
- وسائل الإعلام الاجتماعية هي المواقع التي يبحث فيها الموظفون عن معلومات. فإذا كانوا يعتمدون على تويتر وفيسبوك ويوتوب والرسائل الهاتفية وغيرها من وسائل الإعلام الاجتماعية للحصول على المعلومات، فينبغي لمرفق البحث أن ينظر في إتاحة منتجاته عبر هذه القنوات. ويمكن نشر الروابط الخاصة بالمنشورات أو البرامج الإذاعية عبر هذه القنوات بتكاليف منخفضة نسبياً.

تقييم المنتجات والخدمات

يعتمد نجاح مرفق البحث على تحديده المنتجات والخدمات القيمة بالنسبة إلى البرلمانيين. إذ يتعين عليه تحديد الأعمال الناجحة والجهات المستفيدة. وتقييماً للخدمات المقدمة، يجب مراعاة احتياجات البرلمانيين وموظفيهم.

بعض سبل تقييم المنتجات

الرصد

- عدد البرلمانيين والموظفين المدعومين
- عدد المرات التي استخدم فيها المنتج
- مهلة تلبية الطلبات

كقاعدة عامة، ينبغي أن يسهل النفاذ إلى المعلومات بشأن الخدمات والمنتجات التي يقدمها مرفق البحث في الوقت المناسب.

قد تساعد بعض المقاييس الكمية على تحديد المنتجات التي يقبل عليها البرلمانيون أكثر. [٠٠٠] ويهدف ذلك إلى فهم توقيت وسبل تقديم مرفق البحث قيمة إضافية إلى العمل اليومي للبرلمانيين والموظفين.

وقد تساعد بعض المقاييس الكمية على تحديد المنتجات التي يقبل عليها البرلمانيون أكثر. فعادة، يرصد مرفق البحث عدد البرلمانيين والموظفين المدعومين وعدد ووتيرة استخدام المنتجات البحثية. وقد تدرج كذلك عناصر أخرى مثل الوقت المستغرق بين استلام الطلب وتلبيته، ما يساعد في تحديد مدى استجابة الخدمة لاحتياجات البرلمانيين.

وتوجد تكنولوجيات تتيح رصد استخدام المنتجات الإلكترونية، بما في ذلك عدد زيارات المواقع الإلكترونية (شبكة داخلية أو شبكة الإنترنت) وإذا كانت هذه الزيارات وحيدة المصدر أم متعددة المصادر. وبالمثل، يمكن رصد عدد المرات التي طُلب فيه منتج ما أو عدد المرات التي أعيد فيه تعريد رابط لمطبوع ما.

ويكمن تدبير آخر في تتبع عدد المرات التي أحييت فيها معلومات صادرة عن مرفق البحث خلال مناقشات الجلسات العامة أو اجتماعات اللجان. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال استعراض التقارير الحرفية للمناقشات.

ولكن، تواجه صعوبات أكبر في جمع المقاييس النوعية لقيمة المنتجات البحثية. وبالمثل، يتطلب ذلك التشاور مع المستخدمين النهائيين (البرلمانيون والموظفون عادة). وينبغي أن توضع الأسئلة بحيث تتيح التحقق من فائدة المنتجات والخدمات. ويلى بيان بعض الأمثلة:

- ما المنتج أو الخدمة التي تستخدمها كل أسبوع؟
- ما المنتج أو الخدمة التي أدت إلى تغيير إيجابي في الشهر الماضي؟
- هل لديك أمثلة لمنتجات أو خدمات غير ملائمة؟

ويمكن أن تكون قائمة الأسئلة هذه طويلة. إذ يهدف ذلك إلى فهم توقيت وسبل تقديم مرفق البحث قيمة إضافية إلى العمل اليومي للبرلمانيين والموظفين. وتطرح بعض وحدات البحث مسألة إمكانية الاستعانة بممثل لهذه الخدمة كعضو «يرافق» أحد أعضاء الفريق البرلماني لمدة يوم بغية تحسين فهم الاحتياجات. وقد يكون ذلك وسيلة عملية للغاية للحصول على المعلومات من المصدر عن المنتجات المطلوبة وتوقيتها وصيغتها.



©Rieger Bertrand/Hemis.fr

٧- الشراكات المفيدة

الشكل (٥)

إنشاء مرفق البحث البرلماني
المرحلة ٣ - تعظيم الاستفادة من الشراكات

الإدارة البرلمانية

- الخدمات الإجرائية
- أمناء المكتبات البرلمانية
- خدمات الشركات البرلمانية

- التحرير
- فن المرسومات
- التواصل
- تكنولوجيا المعلومات

الجهاز التنفيذي

- وكالات الإحصاءات
- الوزارات الحكومية
- المكتبات الحكومية

الكيانات غير الحكومية

- الجامعات
- مراكز التفكير
- المكتبات
- العامة
- الأكاديمية

خدمات البحث التشريعية الأخرى
المنظمات الدولية

- وكلاء البرلمان
- مدقق الحسابات العام
 - ضابط الميزانية
 - مفوض المعلومات

تحتاج مرافق البحث البرلماني، أياً كان حجمها، إلى الاستعانة بموارد خارجية لمساعدتها على الاستجابة لعملائها البرلمانيين. ولا شك أن البحث عن شراكات مع منظمات تملك المعلومات من شأنها أن تعزز العمل التحليلي سيفيد هذه الخدمات البحثية.

وقد تتوفر الخبرة المتخصصة بالفعل في بلد ما، دون أن يُستفاد منها بطريقة تساعد العملاء البرلمانيين. فإثراء لمضمون الخدمات المقدمة، قد يلجأ البرلمانيون إلى البحث عن شراكات مع مجموعة واسعة من المصادر الخارجة عن المرفق يمكن أن تساعد على النفاذ إلى تلك الخبرات.

وتجدر كذلك الاستفادة من الزملاء التابعين لوحدات إدارية أخرى والمتتمتعين بخبرة في مجال الخدمات البرلمانية أو خدمات الشركات والقادرين على المساعدة في إنتاج خدمات بحثية أو تقديمها للعملاء البرلمانيين.

ويبين الشكل (٥) مثلاً للشراكات المحتملة التي يمكن اللجوء إليها للحصول على سياقات ومعلومات إضافية لإثراء التحليل المقدم إلى البرلمانيين.

المكتبات البرلمانية

تعتمد معظم البرلمانات على خدمات المكتبة البرلمانية لتلبية احتياجاتها من المعلومات. ويعمل غالباً في هذه المكتبات أشخاص ذوو مهارة في إيجاد وإدارة المعلومات التي يطلبها البرلمانيون وموظفونهم لمزاولة العمل البرلماني. وكما ذكر سابقاً، يمكن أن يكون مرفق البحث متكاملًا مع المكتبة أو أن يشكل كياناً مستقلاً تربطه شراكة وثيقة مع المكتبة. وفي ظل كلا النموذجين، يمكن لمرفق البحث أن يحسن الفعالية من حيث التكلفة عن طريق إقامة شراكة ناجحة بين الباحثين وموظفي المكتبة.

وأياً كان موقع مرفق البحث في الهيكل التنظيمي، سيحتاج الباحثون إلى الوصول إلى مجموعة من المواد المرجعية. ومع ذلك، سيتعذر على أي مكتبة أن تجد في متناول اليد كل المراجع التي سيطلبها الباحثون. وعليه، من المفيد لأبناء المكتبات إقامة علاقات مع مكتبات أخرى ومؤسسات متخصصة تكون على استعداد لتقديم أو توفير نسخ من المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب.

ويمكن أيضاً أن توضع ترتيبات تنظم الانتفاع بمعلومات المكتبة الوطنية (سواء بشكل رسمي من خلال سن تشريع، أو بشكل غير رسمي). كما يمكن توسيع مصادر المعلومات المتاحة عن طريق إقامة شراكات مع المكتبات الأخرى التي تملك معلومات غير متوفرة في المكتبة البرلمانية (مثل مكتبات المحافظات/المكتبات الوطنية، والمكتبات القانونية، والمكتبات الأكاديمية، والمكتبات المتصلة بمجموعات التفكير).

وفضلاً عن ذلك، يحتاج الباحثون كثيراً إلى وثائق غير منشورة. وقد يستدعي الحصول عليها الاستعانة باتصالات شخصية أو المزيد من الوقت. وفي هذه الحالات تحديداً، تساعد غالباً الشبكة الشخصية للموظفين في الحصول على المعلومات المعنية.

وكلاء البرلمان والوكالات الخاصة

قد يُطلب من مرافق البحث البرلماني أن تحل مسائل يعلق عليها بشكل متكرر وكلاء البرلمان أو ممثلو الوكالات. وتحقيقاً للفعالية في عمل مرفق البحث، يمكن الاستفادة من إقامة شراكات مع هذه الجهات، بما فيها مكاتب مدققي الحسابات العامة ومفوضي المعلومات وضباط الميزانية والوكالات الإحصائية. ومن شأن هذه الشراكات أن تسهل تبادل المعلومات بشكل جماعي لتعزيز الدعم التحليلي للبرلمانات. ومع ذلك، يجب مراعاة اختلاف الولايات والالتزامات السرية.

وستختلف الترتيبات المؤسسية للكيانات الداعمة للبرلمانات وفقاً للولايات التشريعية المختلفة. وقد يصعب وضع أفضل نهج. ولا شك في أن الهدف ليس تبادل المعلومات التي تحظر التشريعات تبادلها أو نشرها، بما يتخطى المعايير المحددة. وإنما سيتعين على مديري البحوث أن ينظروا في إمكانية الاستفادة من تبادل أفضل الممارسات حين يطرح البرلمانيون الأسئلة نفسها التي تطرحها كيانات مختلفة أو حين تواجه الكيانات تحديات مماثلة في حصولها على المعلومات. وبما أن هذه المنظمات تقدم أيضاً معلومات إلى البرلمانيين، فقد يستفيد مرفق البحث من أفضل ممارساتها.

- يجري مراجعو الحسابات العامة وضباط الميزانية عادة تحليلاً يخصّ مجالات محددة بصورة سنوية أو نصف سنوية. ويمكن للمشاورات المستمرة مع هذه المكاتب أن تساعد مرفق البحث في تجنب التكرار.
- قد يكون مفوضو المعلومات على دراية بالتقنيات أو قد يتمتعون بامتياز يخولهم الوصول إلى معلومات قد تساعد مرفق البحث في تخطيط نهجه الخاص بالفاذ إلى المعلومات التي تمتلكها جهات أكثر تردداً في تبادل المعلومات.

تحتاج مرافق البحث البرلماني، أياً كان حجمها، إلى الاستعانة بموارد خارجية لمساعدتها على الاستجابة لعملائها البرلمانيين.

- قد تكون الوكالات الإحصائية على استعداد لوضع الترتيبات الإدارية لتوفير النفاذ إلى البيانات أو مجموعات من البيانات المحددة بتكاليف تفضيلية.

يمكن الاستفادة من تبادل أفضل الممارسات حين يطرح البرلمانيون الأسئلة نفسها التي تطرحها كيانات مختلفة أو حين تواجه الكيانات تحديات مماثلة في حصولها على المعلومات.

وقد يساعد الحفاظ على شبكة من الاتصالات المهنية الفردية أيضاً مرفق البحث لمواكبة التطورات التي تهم البرلمانيين. فعلى سبيل المثال، قد يهتم البرلمانيون بوجه خاص بالمشتريات العامة والتصرف العام في الأصول. وينطوي ذلك على مبالغ كبيرة من الأموال و/أو تأثير هام في الدوائر التي يمثلها البرلمانيون. وقد يصعب في مصلحة الباحثين أن يستفسروا جيداً من جهات الشراء المسؤولة عن المعلومات المتاحة بعد الشراء فضلاً عن الأصول المتاحة كي يتسنى لهم الرد على أسئلة البرلمانيين بشأن هذه المعاملات.

الوزارات

بالمثل، قد يود الباحثون المتخصصون في مجالات محددة من السياسة العامة إقامة علاقة جيدة مع المستشارين البرلمانيين في الوزارات المعنية المكلفين بالعمل في الحقيبة ذاتها. ويكلف هؤلاء المستشارون عادة بضمان احترام الوزارات للإجراءات البرلمانية والقانونية عند وضع السياسات أو البرامج التي يطرحها الوزراء على البرلمان.

وقد يُستعان بالباحثين بانتظام لإعداد المواد التحليلية التي تشرح أهداف السياسات والبرامج المقترحة وآثارها. وفي هذا الصدد، قد يوجه الباحث الذي تربطه علاقة جيدة بالمستشارين البرلمانيين الوزاريين بسرعة أكبر إلى المعلومات ذات الصلة. وحتى وإن كانت المعلومات عامة، يكون الوصول إليها أكثر فعالية إذا تمتع الباحث باتصالات في الوزارة. وقد يكون هذا الأمر مفيداً على نحو خاص إذا كان الباحث يحتاج إلى المعلومات بسرعة.

وإذ يضطر غالباً المسؤولون البرلمانيون للاستعانة بمعلومات تخص السياسات والبرامج الحكومية، لا بد من الفصل الواضح بين عمل المسؤولين البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين. وإذ يتعين على البرلمان أن يشكل حكمه الخاص بشأن مسائل السياسة العامة، لا ينبغي للمسؤولين الحكوميين أن يملوا أو يراجعوا التحليلات التي أجراها الباحثون البرلمانيون قبل مشاركتها مع البرلمانيين.

يتعين على المرافق البرلمانية المختلفة أن تعرف الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع كل منها بها، وأن تعمل جماعياً لضمان ألا يتوجه البرلمانيون إلى المصادر الخاطئة للحصول على الخدمات البحثية.

ويمكن للمستشارين في الوزارات أن يستفيدوا أيضاً من هذه العلاقة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يسألوا الباحث عن الجوانب التي يود البرلمانيون أن يغطيها موظفو الوزارة أو كبار الموظفين خلال جلسة استماع برلمانية. ومن شأن هذا التواصل أن يحيط بمعلومات حول الطبيعة العامة لجلسة الاستماع أو الغرض منها، على أن يتأكد من عدم التهاون في سرية العلاقة التي تربط الباحث باللجنة البرلمانية.

وبالطبع، لا بد من التأكد من أن المستشارين، وكذلك ممثلي الجهاز التنفيذي، لا يتحكمون في تصرفات الباحث أو في مضمون تحليله. وفي بعض الولايات التشريعية، يقوم المستشارون البرلمانيون من الوزارة بممارسة ضغوط للتأثير على عضوية اللجان، أو قائمة الشهود المدعويين للإدلاء بشهاداتهم أو المعلومات المتبادلة مع اللجان والهيئات البرلمانية. وقد يتعين على الباحثين أن يغربلوا ما يشاركونه مع المستشارين. وتجنباً لشبهة تضارب المصالح، على الباحث أيضاً أن يحرص على ألا يُعتبر على علاقة وثيقة أكثر من اللازم بالوزارة.

الخدمات البحثية الأخرى

في البيئة البرلمانية

قد تدعم كيانات أخرى البرلمانيين في تحليل قضايا السياسة العامة. فعلى سبيل المثال، قد يدعم زملاء في الخدمات الإجرائية عمل اللجان أو الهيئات البرلمانية ووحدات التحليل التشريعية، أو قد يكون مكتب الميزانية البرلمانية موجوداً مسبقاً. وقد تكون الشراكة مع هؤلاء الزملاء قيمة في مجال إعداد المنتجات التحليلية وتوفيرها للمساعدة في عمل اللجان والهيئات. وقد عُرف عن بعض البرلمانيين أنهم يطرحون السؤال نفسه المتعلق بإمكانية تأليف

أكثر من وحدة في الإدارة البرلمانية. وعلى الرغم من أن هذا قد يؤدي إلى مناقشات وتحديات داخلية يمكن أن تعزز الاستشارات، فإذا سمحت أحكام السرية، ينبغي بذل الجهود للتواصل مع الخدمات الأخرى وتفادي التكرار الذي يمكن أن يؤدي إلى إهدار الموارد.

وينبغي لمرفق البحث أن يسعى، في المقام الأول، إلى فهم السياق الذي يُطلب فيه القيام بالعمل التحليلي. ولأن البرلمانيين يميزون نادراً الجهات المعنية بالخدمات الإجرائية أو الإدارية أو خدمات المكتبة أو البحث، فمن الممكن أن يوجهوا استفساراتهم إلى وحدة خاطئة. لذا يتعين على المرافق البرلمانية المختلفة أن تعرف الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع كل منها بها، وأن تعمل جماعياً لضمان ألا يتوجه البرلمانيون إلى المصادر الخاطئة للحصول على الخدمات البحثية. ولا شك في أن اعتماد مبادئ توجيهية أو اتفاقات أو مذكرات تفاهم "داخلياً" يمكن أن تساعد على التأكد من عدم إهدار الوقت والجهد لمعرفة الجهات ومهامها. وهكذا، يكمن الهدف في الانتهاء من المهام المطلوبة في أسرع وقت ممكن، وليس إضاعة الوقت في الجدل بشأن المسؤول عن تنفيذ هذه المهام.

ولا شك أن العلاقات الجيدة وعلاقات العمل الوثيقة مع الوحدات الإجرائية والإدارية تساعد في استخدام المهارات والموارد على أفضل وجه في الحالات التالية:

- قد تكون لجان أو مجموعات مختارة من البرلمانيين مسؤولة عن اقتراح وإجراء دراسات معمقة تخص السياسات العامة، ما يقود عادة إلى مبادرات تشريعية. ويمكن للباحثين العمل مع موظفي الدعم لهذه اللجان أو المجموعات وأن يكونوا المزودين الرئيسيين لدعم البحوث.
- قد يلجأ البرلمانيون إلى الاستعانة بمصادر خارجية من التقارير والدراسات الخاصة بالجامعات ومجموعات التفكير، ولكنهم قد يطلبون من الباحثين البرلمانيين تسهيل هذه العملية وتقييم عمل المصادر الخارجية التي استعين بها.
- تقوم عادة وحدة منفصلة عن مرفق البحث بصياغة مشروعات التشريعات. ومع ذلك، قد يساعد الباحثون هذه الوحدة في تطوير المفاهيم إلى أن تتحول إلى تشريعات. وقد يسدي القائمون على صياغة التشريعات المشورة بشأن صياغة مشروع قانون معين أو قد يقومون بتحليل مشروع القانون الذي أعد بمبادرة مرفق برلماني آخر أو الجهاز التنفيذي، أو السلطة القضائية أو مواطنين بوجه عام. وتحقيقاً لذلك، على المسؤول عن الصياغة التشريعية أن يقيم إذا كان الاقتراح الأصلي دستورياً وقانونياً ومناسباً تقنياً. وخلال هذا التقييم، يمكن للمنوط به الصياغة أن يعمل مع الباحث لتحليل الآثار القانونية والاقتصادية والاجتماعية لمشاريع القوانين والقوانين.

في الولايات التشريعية الأخرى

يمكن أيضاً الاستعانة بخبرات مرافق البحث البرلماني الخاضعة لولايات قضائية أخرى. ويطلب غالباً من البرلمانيين تحليلات مقارنة لقضايا السياسة العامة أو التشريعات المتعلقة بولايات قضائية أخرى. وقد يكون هذا النوع من التحليل مثيراً للاهتمام في ظل العولمة اليوم. وقد تكون الشبكات الدولية والإقليمية لمرافق البحث البرلماني مصدراً مهماً للدعم في مجال توفير منتجات البحوث. وتشير التجربة في العديد من البرلمانات إلى أن تبادل الوثائق وعمليات استعراض الأقران وعقد المؤتمرات عن طريق الفيديو بين الباحثين من مختلف البرلمانات تُعتبر عمليات مفيدة لتعزيز التحليل المقدم إلى البرلمانيين.

وفي حين أثبتت الشبكات أهميتها لسنوات عديدة، شهد مجال التعاون البرلماني الدولي ازدهاراً كبيراً. وتشمل أبرز الشبكات قسم المكتبات وخدمات البحث البرلماني التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات، والمركز الأوروبي للبحوث والوثائق البرلمانية (ECPRD) وشبكة التبادل البرلماني لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ENPLAC). كما أقيمت شبكات أخرى على أساس إقليمي في بلدان الشمال الأوروبي وأفريقيا وأستراليا وآسيا والمحيط الهادئ والدول العربية. وفي حين أن هذه الشبكات الجديدة قد تشمل عدداً

إضافة إلى حكمة الزملاء التابعين لولايات تشريعية أخرى والمساعدة التي قدموها، يمكن الاستعانة بخبرة خاصة لا تتوفر بسهولة داخل مرفق البحث البرلماني من خلال الأوساط الأكاديمية أو المجتمع المدني عن طريق أفرقة التفكير.

أقل من البلدان أو قد تكون حديثة العهد، فقد تعدّ شريكاً جيداً لإعداد مواد تحليلية للبرلمانات الشبيهة من حيث العادات والسياقات. وإضافة إلى ذلك، فإن هذه الشبكات تعقد بانتظام حلقات دراسية ودورات تدريبية لصالح أعضائها.

في الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني

إضافة إلى حكمة الزملاء التابعين لولايات تشريعية أخرى والمساعدة التي قدّموها، يمكن الاستعانة بخبرة خاصة لا تتوفر بسهولة داخل مرفق البحث البرلماني من خلال الأوساط الأكاديمية أو المجتمع المدني عن طريق أفرقة التفكير. ولكن لا بد من توخي الحذر في التعامل مع باحثين من الجامعات ومراكز الفكر، إذ قد تعتمد هذه الكيانات نهجاً غير موضوعية في عملها. وفي كثير من الأحيان، قد تقوم بالتعليق علناً على قضايا السياسة العامة، وربما ترتبط ببعض الأحزاب السياسية. وعلى الرغم من أنها تميل إلى الاعتماد على أدلة تدعم تحليلاتها، فإنها تسعى غالباً إلى تحقيق نتائج معينة للسياسات العامة وتصبو إلى الوصول المباشر إلى البرلمانيين القادرين على تنفيذ التشريعات أو الإجراءات الكفيلة بتعزيز نتائج أبحاثها.

ولا بد لمرفق البحث البرلماني أن يحقق توازناً بين قيمة الخبرة المتوفرة في الأوساط الأكاديمية وأفرقة التفكير وبين خطر الارتباط بأحزاب ما. وتقليصاً لهذا الخطر، ينصح بتقييد التعامل المباشر بين هؤلاء الخبراء الخارجيين والبرلمانيين على التفاعلات مع الهيئات المتعددة الأحزاب والمنظمة. فعلى سبيل المثال، قد يفضل الاعتماد على هؤلاء الخبراء كمشهود في جلسة استماع برلمانية تركز على مجال دراسة معين.

وبدلاً من ذلك، يمكن لمرفق البحث البرلماني أن يدعو أكاديميين يتمتعون بوجهات نظر مختلفة إلى كتابة مقال عن قضايا محددة تتعلق بإحدى قضايا السياسة العامة التي تهتم البرلمانيين. ثم يمكن لمرفق البحث أن يلخص هذه المقالات للبرلمانيين، مع الاعتراف على النحو الواجب بمساهمة هؤلاء الأكاديميين. ولا شك أن الخيارات الأخرى تشمل استضافة ندوات أو حلقات نقاش مع خبراء خارجيين. ويمكن كذلك تقديم أشرطة فيديو أو ملخصات مكتوبة عن هذه الدورات إلى البرلمانيين.

الدعم المؤسسي

يفضل البرلمانيون بصفتهم مستهلكين للمنتجات التحليلية المواد التي يسهل استخدامها والتي يمكن قراءتها بسهولة. لذا، من أجل إنتاج المواد التي تتمتع بهذه الصفات، قد تحتاج مرافق البحث إلى إقامة شراكات مع زملاء أو مجموعات خارجية قادرة على المساعدة في الجانب "الإنتاجي" لعرض الخدمات.

وقد تعزز القدرة على توصيل رسالة بطريقة بسيطة وموجزة بالاستعانة بوسائل التحرير وخدمات التصميم الجرافيكي. وقد لا تتمتع مرافق البحوث الأصغر حجماً بالموارد اللازمة للاستعانة بهذه المهارات في وحدتها. ومع ذلك، قد ترغب في النظر في تلقي الدعم في هذا المجال عند إصدار منتج "مميز" أو "بالغ التأثير". ولعل أحد الأمثلة على ذلك منشور يقدم إلى جميع البرلمانيين خلال حدث توجيهي بعد الانتخابات العامة.

وإضافة إلى ذلك، يمكن للحصول على مهارات التسويق والتوعية أن يساعد أيضاً مرفق البحث في تقديم موادته بنجاح. إذ لن يضمن الاعتماد على موظفين ذوي مهارات تحليلية ممتازة النجاح ما لم يكن البرلمانيون على دراية بالمنتجات والخدمات المتاحة. فقد تؤدي ضغوط العمل والمهام إلى إغفال البرلمانيين للمنتجات والخدمات التي قدمها مرفق البحث. وعليه، يُستحسن التماس المشورة من خبراء الاتصال في الإدارة البرلمانية فيما يخص إصدار المنتجات أو الشروع في النهج لإزكاء الوعي لدى العملاء من البرلمانيين بشأن الخدمات المتاحة التي يقدمها مرفق البحث. ولا شك أن استباق الأمور وضمان فهم البرلمانيين وموظفيهم للخدمة أمر ضروري، لا سيما عندما يكون معدل التغيير مرتفعاً بين صفوف الموظفين الذين يدعمون البرلمانيين بشكل مباشر في أنشطتهم اليومية.

قد تعزز القدرة على توصيل رسالة بطريقة بسيطة وموجزة بالاستعانة بوسائل التحرير وخدمات التصميم الجرافيكي. [...]. وإضافة إلى ذلك، يمكن للحصول على مهارات التسويق والتوعية أن يساعد أيضاً مرفق البحث في تقديم موادته بنجاح.

وثمة جانب آخر ينبغي مراعاته، ألا وهو توقع العملاء البرلمانيين بأن توفر المواد رقمياً عبر تطبيقات الويب. ولتلبية هذا التوقع، ينبغي أن تولى الأولوية لإنشاء علاقات مع شركاء يتمتعون بخبرة في تصميم المواقع الإلكترونية وإدارتها. وليس من الضروري استحداث قطاع كامل لتكنولوجيا المعلومات في مرفق البحث. إذ إن الهدف ليس الحصول على التكنولوجيا والإيحاء بالحدثة عن طريق توفير أجهزة الكمبيوتر وأجهزة إلكترونية كالهواتف الذكية والألواح الرقمية. فالتكنولوجيا وسيلة لا غاية. لذا، يتعين الاستفادة من الفرص التي تتيحها الوسائل الرقمية لدعم البرلمانيين بالمواد التحليلية.

وينبغي أن تستخدم التكنولوجيا لتقديم المعلومات بطريقة بديهية وسهلة الاستخدام لتكثيف مع تطلعات البرلمانيين. ويعتمد البرلمانيون غالباً على التكنولوجيا لإجراء مجموعة متنوعة من المعاملات - مثل ترتيبات السفر، وتصفح المكتبات العامة والشراء عبر الإنترنت وقراءة الوثائق عبر الإنترنت. وعليه، ستولد هذه الممارسات لديهم تطلعات بشأن سبل النفاذ إلى الوثائق الداعمة لعملهم البرلماني. ولا شك أن الانتفاع ببنية تحتية محكمة من "إدارة المعلومات/تكنولوجيا المعلومات" إضافة إلى خبرة العاملين القادرين على تطوير وإدارة تطبيقات ويب تركز على المستخدم، سيصب في صالح مرفق البحث. وسيساعد ذلك أيضاً على ضمان تكامل الخدمات التي تقدمها مرافق البحث بكفاءة مع الخدمات الشبكية الأخرى المقدمة إلى الجهاز التشريعي.

٨- تقديم التقارير إلى البرلمان

يعتمد مرفق البحث البرلماني غالباً في عمله على ضرائب المواطنين. وفي بعض البلدان، قد تُنشأ بعض مرافق البحث البرلماني بفضل تمويل خارجي قدمته جهات مانحة. وفي هذين السياقين، يُرتقب من الإدارات البرلمانية أن تكون مسؤولة عن إنفاقها هذه الأموال العامة أمام المواطنين عامة أو الهيئات التي تسهر على مصالحهم ك لجنة الإشراف البرلماني. وإن اعتنم الفرص لتقديم تقارير إلى البرلمان يتيح لمرفق البحث أن يبرز حياديته السياسية وأن يكون شفافاً فيما يتعلق بالدور الذي يضطلع به في دعم البرلمان. وقد يعد ذلك خطوة أساسية في اكتساب احترام البرلمانيين.

وسيسترشد النهج المعتمد لتقديم التقارير بالبنية الإدارية لمرفق البحث والأداة البرلمانية التي أسهمت في إنشاء المرفق. ففي بعض البرلمانات قد تُحدد متطلبات إعداد التقارير في التشريعات أو الإجراءات المستند إليها لإنشاء مرفق البحث أو توسيعه. فإذا أدى التشريع مثلاً إلى إنشاء مرفق البحث أو الوحدة الإدارية التي تضمها، قد يطلب من الإدارة تقديم تقرير رسمي إلى لجنة الإشراف. وقد يطلب أيضاً تقديم تقارير سنوية رسمية بشأن أنشطة المرفق وسبل إنفاق ميزانيته. وأما المسؤولية المرتبطة بأنشطة إعداد التقارير هذه فتناط إجمالاً بمسؤول برلماني كبير معين مثل الأمين العام أو الكاتب أو أمين المكتبة البرلمانية أو رئيس قسم المعلومات والإعلام.

الوسائل الممكنة لتقديم التقارير

إلى البرلمان

- التقارير السنوية؛
- العروض المقدمة إلى اللجان البرلمانية؛
- الاجتماعات غير الرسمية مع قادة التكتلات البرلمانية؛
- تقارير ردود الفعل.

وفي إطار هذه العملية التشريعية الرسمية، قد يتوقع من المسؤول البرلماني الكبير أن يشارك في جلسة متعددة الأحزاب للجنة إشراف مؤلفة من برلمانيين. وسيكون الهدف من هذه الجلسة تبادل المعلومات بشأن الأنشطة الشاملة التي يضطلع بها مرفق البحث. وستركز الجلسة على الأرجح على استعراض نوع الأنشطة المنقذة خلال السنة، وسبل إنفاق الميزانية، وتحديد الأولويات للعام المقبل. ويرجح أن تدمج هذه المعلومة في التقرير الذي ستعده الوحدة الإدارية الأوسع نطاقاً، مثل كامل إدارات الوزارات أو إدارة المكتبة البرلمانية، حسب موقع مرفق البحث في الهيكل التنظيمي. ويجري ذلك عادة خلال مسار اعتماد الميزانية.

وحتى في غياب عمليات رسمية لإعداد التقارير، هناك منافع لأنشطة إعداد التقارير وتحديات يواجهها البرلمانيون بصورة منتظمة. فتأمين الدعم المقدم إلى مرفق البحث يكون أقل صعوبة حين يزداد تقدير العملاء البرلمانيين للعمل الذي يقوم به المرفق. وإن مرفق بحث يمكنه شرح طرائق تخطيطه لتلبية حاجات البرلمانيين أكثر قدرة على إثبات جدواه.

ويمكن انتهاز أساليب مختلفة لإعداد التقارير المقدمة إلى البرلمان. إذ يمكن مثلاً إعدادها من خلال إصدار تقارير سنوية متاح للجماهير أو تعرض على البرلمان لدراساتها، أو تقديم عروض إلى اللجان البرلمانية والرؤساء المسؤولين، أو التشاور مع الهيئات البرلمانية المتعددة الأحزاب، أو عقد اجتماعات مع قادة الأحزاب الحاكمة والمعارضة، أو حتى نشر نتائج الدراسات استقصائية السنوية للعملاء البرلمانيين.

وستحدد ثقافة كل إدارة برلمانية والأدوات البرلمانية المستخدمة لإنشاء المرفق أو تعزيزه نوع المعلومات التي ستقدم إلى البرلمان. وتشمل عادة ما يلي:

- ولاية مرفق البحث؛
- حجم الميزانية وعدد الموظفين؛

- الأنشطة التي يضطلع بها مرفق البحث – وتشمل الأمثلة ما يلي:
 - عدد المنشورات المعدّة،
 - عدد طلبات البرلمانين التي لبيت،
 - عدد الهيئات البرلمانية المتعددة الأحزاب التي يدعمها مرفق البحث،
 - عدد ندوات التدريب المقدّمة؛
- أبرز معالم المشاريع الخاصة، أو الاستثمارات، أو الأحداث البارزة؛
- أبرز معالم الردود الواردة من العملاء البرلمانين؛
- الأداء مقابل المعايير المتصلة تحديداً بالإدارة البرلمانية – أي معايير الخدمة، وأهداف الميزانية، وإنجاز المشاريع الخاصة، وغيرها.

إن مرفق بحث يمكنه شرح طرائق تخطيط أنشطته لتلبية حاجات البرلمانين أكثر قدرة على إثبات جدواه.

أما العملية التي تنظّم سبل إعداد مرفق البحث التقارير بشأن أنشطته وتقديمها إلى المسؤولين البرلمانين و/أو البرلمانين، فتتيح فرصة لتقييم تماشي الموارد المخصصة للمرفق مع الولاية المناطة به. وتتيح كذلك الفرصة لمناقشة جدوى تعديل نطاق الأنشطة المشمولة في الولاية. وسيساعد تقييم سنوي للمعلومات المقدمة وردود فعل كبار المسؤولين البرلمانين والبرلمانين على تحديد سبل تحسين المديرين وموظفيهم لمرفق البحث.

٩- توسيع نطاق مرفق البحث البرلماني القائم

يتعلق عدد كبير من الاعتبارات المبينة في هذه الوثيقة بالبرلمانيين الذين ينتفعون بمرفق بحث متواضع. فبالنسبة إلى مديري هذه المرافق، تكمن التحديات عموماً في إعداد دراسات جدوى للموارد الإضافية من أجل المساعدة على توفير حزمة أكثر تكاملاً من المنتجات والخدمات الرامية إلى تلبية طلبات العملاء البرلمانيين المتزايدة.

وكما ذكر في هذه الوثيقة، فإن المرفق الذي ينتفع بالمزيد من الموارد أكثر قدرة على تقديم ما يلي:

- منتجات تلخيصية وتحليلية؛
- منتجات عامة ومخصصة؛
- خدمات للنواب والهيئات البرلمانية؛
- تحليل مجموعة أوسع من القوانين والسياسات والبرامج المقترحة التي ينظر فيها البرلمان؛
- خبرة مهنية في مجموعة أوسع من مجالات السياسة العامة.

وفي حين أن جميع الخدمات الموسّعة المذكورة قيمة، فإنها ستتنافس على الموارد المحدودة المتاحة للإدارة البرلمانية ككل. فمن الضروري إبراز قيمة الخدمة وإن لم يكن ذلك كافياً.

وعلى أدنى تقدير، يتعين على مديري المرافق القائمة ضمان تقديم التقارير إلى البرلمان بشأن استخدام الموارد المتاحة. فضلاً عن ذلك ونظراً إلى أن المديرين يستفيدون من تجارب فعلية مع البرلمانيين، يتعين عليهم رصد حاجات البرلمانيين التي لم يتسنّ تلبيتها بالموارد المتاحة حالياً، وإطلاع صانعي القرار على الخيارات المتاحة لتلبية هذه الحاجات. وإن تقديم منتج أو خدمة جديدين كمشروع تجريبي قد يساعد في إعداد دراسة جدوى للموارد الإضافية من خلال جمع المعلومات عن التكلفة الحقيقية والطلب على هذا المنتج أو الخدمة.

وفي نهاية المطاف، تعتبر الانطباعات العامة إزاء مرفق البحث هامة أيضاً. وينبغي النظر إلى مرفق البحث بوصفه وحدة ذات مصداقية تقدم الدعم الجيد وغير الحزبي بصورة متواصلة. أما البرلمانيون وصانعو القرار الذين خاضوا تجربة إيجابية كعملاء لدى مرفق البحث هم على الأرجح الأكثر استعداداً لتلبية طلباته، لا سيما إذا كان المرفق يُعتبر شريكاً قيماً للمرافق الأخرى التابعة للإدارة البرلمانية.

١٠ - الدروس المستفادة

على مر السنين، استخلص أعضاء قسم المكتبات وخدمات البحث البرلماني التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات دروساً هامة من الممارسات والسلوكيات والأنشطة التي تؤدي إلى النجاح في منظماتهم. وفيما يلي بعض الملاحظات العامة التي تستند إلى هذه الخبرات الجماعية.

ولا شك أن أكثر التحديات شيوعاً هو نقص الموارد والتنافس المتزايد على الميزانيات المحدودة. ولهذا السبب، من المهم جداً مواصلة إبراز مساهمة مرفق البحث في قدرة البرلمانيين على إنجاز مهامهم البرلمانية اليومية بنجاح.

ويتعين على موظفي مرفق البحث البرلماني، في المقام الأول، بناء المصداقية مع العملاء البرلمانيين واكتساب ثقتهم. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيحتاج المرفق إلى الاعتماد على موظفين جيدين وكفاء يقدمون منتجات وخدمات موثوق بها ومناسبة.

وأمام مصادر المعلومات التي لا تنفك تزايد، يحتاج البرلمانيون إلى المساعدة في غربلة المواد وتحديداً في البحث بين مصادر المعلومات الإلكترونية التنافسية والمتعارضة. فمرفق البحث يحتل أفضل مكانة ليعتبر مرفقاً موثقاً به ومخصصاً للبرلمانيين ويتفهم طبيعة عالمهم المتغير ويسعه أن يقدم إليهم المنتجات والخدمات التي يحتاجون إليها. وتقدم الملاحظات الواردة أدناه والمستخلصة من خبرة مرافق البحث البرلماني الناجحة، لمساعدة مرافق البحث على تحقيق هذا الهدف.

- التفاعل البشري من خلال مكالمة هاتفية أو اجتماع يعقد وجهاً لوجه هما أمران بالغ الأهمية في بناء الثقة، وإن جرت الغالبية الساحقة من التفاعلات إلكترونياً (أي عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية).
- إجراء اتصال مباشر بعد تقدم أحد البرلمانيين بطلب يساعد على إظهار مدى التزام مرفق البحث بفهم الطلب فضلاً عن خدمة العميل البرلماني.
- موازنة المديرين بين حاجة الباحثين إلى أن يكونوا مقربين من عملائهم البرلمانيين، والحاجة إلى الحفاظ على مسافة مهنية من أجل تفادي أي تزلف سياسي تجاه البرلمانيين.
- إعادة النظر في المنتجات المعدّة للعملاء البرلمانيين من أجل ضمان الموضوعية والدقة. ويجب أن تكون المواد خالية من المشورة السياسية وأن تركز عوضاً عن ذلك على الوقائع المدعومة بمصادر مناسبة.
- تحديث مهارات الموظفين باستمرار. وينبغي أن تتاح الموارد من أجل التطوير المهني. فالاطلاع على المجموعة المكتبية مثلاً، والذي يشمل السعي إلى التطوير المهني أو إتاحتها، يعدّ مصدر غني. كما يجب أن تتاح الموارد أيضاً من أجل تسهيل حضور الباحثين للندوات والمؤتمرات أو حتى في تحصيل المزيد من العلم.
- التماس ردود فعل المستخدمين بشأن جودة الخدمات وملاءمتها والتصرف على أساسها من خلال إجراء عمليات تقييم رسمية ومحادثات عادية وغير رسمية أمر هام. فالتواصل السريع بعد تلقي الطلبات هي طريقة لجمع ردود الفعل بصورة غير رسمية. ومن المهم أيضاً ألا يجرى العمل استناداً إلى ردود الفعل فحسب، بل أن يدرك المستخدمون أيضاً أهمية هذه الردود.
- التواصل الداخلي ليس ثانوياً. فيجب أن يكون جميع الموظفين على المستوى نفسه من المعرفة وأن يجمعهم هدفاً مشتركاً ومبادئ تشغيلية مشتركة وتركيزاً على خدمة العملاء. إذ قد تؤدي نسبة ضئيلة من العجز عن تلبية التطلعات أو ظهور خلل في الدراسات التحليلية إلى أزمة ثقة.

يتعين على موظفي مرفق البحث البرلماني، في المقام الأول، بناء المصداقية مع العملاء البرلمانيين واكتساب ثقتهم. وتحقيقاً لهذا الهدف، سيحتاج المرفق إلى الاعتماد على موظفين جيدين وكفاء يقدمون منتجات وخدمات موثوق بها ومناسبة.

- اعتماد مرفق البحث نهجاً "حريصاً" في أنشطته. ورغم كل الوسائل الوقائية التي قد تعتمدها الإدارة، ستنشأ نزاعات وصعوبات. ومن ثم، فإن الحفاظ على التواصل الجيد مع كبار الموظفين المسؤولين عن مرفق البحث (أي الرئيس أو الأمين العام) وإقائهم على علم بأنشطة القسم، أمر أساسي في استقطاب دعم مكتبه أو مكتبها لدى حدوث صعوبات.

وهناك العديد من الاعتبارات التي تحدد تصميم مرفق البحث البرلماني. فلا يجب أن تعتبر الملاحظات المقدمة في هذه الوثيقة وصفاً صارمة ينبغي التقيد بها. وفي نهاية المطاف، يجب أن تقيم وتتبع مع مراعاة الثقافة والسياق اللذين يحيطان بإنشاء مرفق البحث البرلماني.

الذيل ألف

نموذج عناصر ميثاق المرفق

قد يوكد إنشاء مرفق بحث برلماني مجموعة تطلعات بشأن الأنشطة التي سيضطلع بها المرفق وسبل تلبية احتياجات البرلمانين. ففي بيئة تتسم غالباً بالتحيز الحزبي الحاد، قد ترى بعض الولايات التشريعية قيمة في إعداد ميثاق للمرفق يوجه عمل مرفق البحث البرلماني. وفيما يلي بعض الأمثلة للعناصر التي يمكن إدراجها في ميثاق المرفق:

• القيم التي تعتمد عليها المنظمة

• نطاق الخدمات المتاحة للبرلمانيين وموظفيهم:

■ خدمات البحوث التي تقدم لدعم المهام البرلمانية فقط:

– استبعاد الأنشطة الحزبية (أي صياغة الخطابات المخصصة لمناسبات سياسية)

– استبعاد الدعم المخصص لتحصيل البرلمانين العلمي

– استبعاد المشورة المالية أو الطبية أو القانونية ذات الطابع الخاص

• مواصفات الجهات المؤهلة للانتفاع بخدمات البحوث – وقد تشمل ما يلي:

■ البرلمانين الأفراد

■ الهيئات البرلمانية المتعددة الأحزاب (أي لجان الإشراف أو اللجان البرلمانية أو الجمعيات البرلمانية)

■ التكتلات السياسية أو المجموعات البرلمانية

■ كبار المسؤولين البرلمانين

■ الصحافة البرلمانية

■ الجمهور

• ينبغي أن تتناول المبادئ التشغيلية ما يلي:

■ استباقية مرفق البحث لإصدار التحليلات

■ أحكام السرية

■ المعايير المستخدمة لتحديد الأولويات لمعالجة الطلبات

■ معايير الخدمة:

– متطلبات إنتاج مواد في بعض اللغات

– مهل معالجة مختلف أنواع الطلبات

– صيغة المواد – مثل توافقها مع بعض الأجهزة الإلكترونية

• مراعاة حقوق النشر وحقوق الترخيص.

الذيل باء

نموذج قائمة أهداف مراقبة الجودة

اللمجة

- اللهجة ملائمة للقارئ والهدف المنشود
- الرد متوازن وحيادي وخالٍ من أي تحيز سياسي ظاهري أو حقيقي
- الرد يساعد على تثقيف العميل البرلماني بصورة ملائمة

الأسلوب والنسق

- الأسلوب والنسق ملائمان للقارئ والهدف المنشود
- الحجج والأفكار معروضة بصورة سليمة وتحليلية وواضحة ومنطقية وموثقة بصورة ملائمة
- العنوان يعبر عن المضمون
- الفقرة الافتتاحية تشير إلى المسائل المزمع معالجتها
- الرد يتناول جميع عناصر الموضوع الهامة
- ترقيم وترقيع العناوين الأساسية والفرعية والأشكال والجداول على نحو تسلسلي
- النص يضم مراجع إلى الجداول والأشكال وغيرها
- جدول المحتويات والعناوين الفرعية والقوائم والجداول والأشكال وقائمة المصطلحات مستخدمة لغرض التوضيح
- الحواشي وفهرس المراجع والمسميات والاختصارات كاملة ودقيقة

اللغة

- اللغة ملائمة للقارئ والهدف المنشود؛ اللغة بسيطة وسهلة
- استخدام صيغة المعلوم
- مراعاة صحة قواعد اللغة وعلامات الوقف والهجاء
- الاختصارات تتلو المسمى الكامل في أول ذكر له
- الجمل والفقرات قصيرة
- حذف النعوت المفرطة والتكرار والسياقات الخارجة عن النص والتفاصيل غير الضرورية
- استخدام المصطلحات التخصصية والمصطلحات التقنية بصورة محدودة وشرحها بوضوح

الدقة

- الوثائق المرجعية المستخدمة في إعداد الرد مناسبة ومتصلة بالموضوع المناقش وموثوق بها
- الوقائع والاقتراسات والمواد المطبوعة والجداول والأشكال دقيقة، والاستشهاد بالمصادر على النحو الواجب
- التواريخ والأرقام سليمة
- اتساق البيانات الرقمية ووحدات القياس
- الحسابات صحيحة
- تفسير تباين البيانات
- الروابط فاعلة ومحدّثة

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA)، ٢٠١٥.

هذا المصنف مخصص للاستخدام الشخصي وغير التجاري. ويجوز استنساخ أي من المواد التي يتضمنها هذا المصنف، كلياً أو جزئياً، شريطة استنساخ حقوق الطبع والنشر والمصادر المذكورة دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات باستخدام مواد هذا المصنف.

الرقم الدولي المعياري للكتاب: (IPU) 078-92-9142-630-0

النسخة الأصلية: الإنجليزية

تصميم الغلاف والقالب: Ludovica Cavallari.

طبع في فرنسا، مطبعة Courand et Associés.






International Federation of Library
Associations and Institutions

 +31 70 3140884
 +31 70 3834827
 ifla@ifla.org
P.O. Box 95312
2509 CH Den Haag
Netherlands
www.ifla.org



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

 +41 22 919 41 50
 +41 22 919 41 60
 postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org